

تحليل القوائم المالية



إعداد

د علي عمر

د اسامه عبد الوهاب

قسم المحاسبة
كلية التجارة
جامعة جنوب الوادي

مقدمة

تهدف عملية تحليل القوائم المالية إلى مساعدة المستثمرين والمحللين على فهم عميق لربحية الشركة ومخاطرها واستخدام تلك المعلومات للتنبؤ بالربحية والمخاطر المستقبلية وتقدير قيمة الشركة في النهاية، مما يتيح اتخاذ قرارات استثمارية ذكية.

وتُعد هذه العملية في صميم دور المحاسبة في الاقتصاد العالمي، حيث أنه عند إجرائها بعناية ونزاهة يمكن أن تحقق قيمة هائلة للمجتمع، ومع ذلك، وكما تكشف الأزمات المالية الأخيرة في أسواق رأس المال، عند إجراء تحليل للقوائم المالية وتقييمها بلا مبالاة ودون نزاهة، يمكن أن يحقق خسارة هائلة في القيمة في أسواق رأس المال وتؤدي إلى ركود عميق في حتى أقوى الاقتصادات في العالم.

ويعتبر تحليل القوائم المالية بمثابة تقييم للشركة ومخاطرها بغرض توفير رؤية شاملة لاتخاذ القرارات، وتمتد قرارات العمل هذه إلى تقييم الأسهم والديون وتقييم مخاطر الائتمان وتوقعات الأرباح وقرارات أخرى لا حصر لها. ويساعد هذا التحليل في اتخاذ قرارات مستنيرة عن طريق المساعدة في هيكلة مهمة اتخاذ القرار من خلال تقييم بيئة أعمال الشركة واستراتيجياتها ومركزها المالي وأدائها، ومن أجل التعرف على جوهرية تحليل القوائم المالية وكيفية تنفيذ هذا التحليل، سوف نتناول الفصول التالية:

الفصل الأول: ماهية تحليل القوائم المالية.

الفصل الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثالث: معايير وأدوات تحليل القوائم المالية.

الفصل الأول

ماهية
تحليل القوائم المالية

الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرا على استيعاب:

١. مفهوم تحليل القوائم المالية.
٢. العوامل التي ساهمت في الأهتمام بتحليل القوائم المالية.
٣. مراحل التطور التاريخي لتحليل القوائم المالية.
٤. أهداف تحليل القوائم المالية.
٥. أهمية تحليل القوائم المالية.
٦. نطاق تحليل القوائم المالية.
٧. مستويات تحليل القوائم المالية.
٨. المقومات الرئيسة لتحليل القوائم المالية.
٩. خطوات تحليل القوائم المالية.
١٠. استخدامات معلومات تحليل القوائم المالية.

مقدمة:

أصبح تحليل القوائم المالية منذ بداية القرن العشرين أحد أهم المجالات المرتبطة بالنواحي الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، وقد ترجع هذه الأهمية إلى أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من ذلك القرن، حيث شهدت تلك الفترة انهيار الكثير من الشركات العالمية، الأمر الذي ترتب عليه حاجة أصحاب المصالح إلى فهم محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي، وذلك حتى يمكن لأصحاب المصالح في هذه الشركات التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

ولقد إزداد الأهتمام بهذا النوع من التحليل للتقارير التي تصدرها الشركات مع حدوث الأزمة المالي العالمية وانهيار كثير من الشركات العالمية مثل إنرون وغيرها الكثير، ومن ثم أصبح أصحاب المصالح في حاجة ماسة للتحقق من القيمة الحقيقية للشركات التي يتعاملون معها.

ويعد تحليل القوائم المالية بمثابة تقييم آفاق الشركة ومخاطرها لغرض اتخاذ القرارات. وتمتد قرارات العمل هذه إلى تقييم الأسهم والديون وتقييم مخاطر الائتمان وتوقعات الأرباح وقرارات أخرى لا حصر لها. ويساعد هذا التحليل في اتخاذ قرارات مستنيرة عن طريق المساعدة في هيكلة مهمة اتخاذ القرار من خلال تقييم بيئة أعمال الشركة واستراتيجياتها ومركزها المالي وأدائها، ومن أجل التعرف على جوهرية تحليل القوائم المالية سوف نتناول العناصر الآتية:

1/1 مفهوم تحليل القوائم المالية:

إن مفهوم مصطلح تحليل **Analysis** في اللغة هو رد الشيء إلى عناصره المكونة له مادية كانت أو معنوية، وقد تعددت النظرة إلى معنى مصطلح التحليل حسب الاستخدام له ففي مجال الهندسة يستخدم للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية.

أما في مجال المحاسبة تعتمد عملية التحليل على البيانات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم نظم المعلومات المحاسبية بإعدادها وتقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها والتي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المعدة عنها تلك القوائم.

وبالنظر في التعاريف المستخدمة للإشارة إلى تحليل القوائم المالية نجد أن هناك الكثير من الباحثين الذين تناولوا هذا المصطلح بالتعريف وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

- عملية فحص أداء الشركة في سياق صناعتها وبيئتها الاقتصادية من أجل التوصل إلى قرار أو توصية.
- عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيد من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي.

- يقصد بالتحليل المالي "التقويم الذاتي"، عملية نقد القوائم المالية نقدا بناء، وذلك لخدمة الأطراف المتعددة سواء من داخل المنشأة كالمساهمين، أو من خارجها كالمستثمرين والدائنين والمقرضين والبنوك وغيرهم.
- عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

٢/١ العوامل التي ساهمت في الأهتمام بتحليل القوائم المالية:

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس المال ضخ من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة عجزت المنشآت الفردية وشركات الاشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية، وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي زاد إهتمام أصحاب المصالح بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والاساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

ب- الائتمان:

يمثل الائتمان عصب الحياة الاقتصادية، حيث يمثل سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فمثلاً تأخر بعض المدينين عن السداد في الميعاد المحدد سوف يؤثر على الأطراف الأخرى ومن ثم يترتب عليه حدوث مشكلة مالية.

ولذلك تهتم بيوت المال المتخصصة كالبنوك إهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، لذا برزت الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بدراسة وتحليل القوائم المالية.

ج- أسواق الأوراق المالية:

تمثل شركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وإمكانها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة.

ويعد هذا التدخل إعتراضاً من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

د- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور إعترافاً منها بأهمية إطلاع الأطراف الخارجية عليها.

٣/١ مراحل التطور التاريخي لتحليل القوائم المالية:

يرى المتتبع للتطور التاريخي لتحليل القوائم المالية أنه يعود إلى بداية القرن الماضي، حيث انصب في البداية على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل، وفيما يلي نتناول مراحل تطور تحليل القوائم المالية:

- مرحلة التوسع المصرفي:

مع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية العمومية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك إلى تاريخ ١٨٩٥/٢/٩م وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك " التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول

الاصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة".

ومنذ تلك الحقبة تم بحث موضوع التحليل الخاص بالقوائم المالية باستفاضة، حيث أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الإئتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام ١٩٠٦م، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح الائتمان وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام ١٩٠٨م تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب المالية.

- مرحلة أزمة الكساد العالمية:

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (١٩٢٩-١٩٣٠م) بما أفرزته من إفلاس للعديد من الشركات العاملة في مختلف دول العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت، الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها، فيما كانت القضية الثانية متعلقة بالربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهمتها قائمة المركز المالي.

- مرحلة التضخم المالي:

بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الاسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل.

وينظر في الوقت الحالي إلى تحليل القوائم المالية نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الاساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالٍ من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتمامًا بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضًا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليًا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضًا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

٤/١ أهداف تحليل القوائم المالية:

تعد نتائج تحليل القوائم المالية من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد.

ومن ثم يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات. ويعتمد

التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة.

وعلى هذا يعد التحليل المالي نشاطاً مثيراً ومفيداً، لا سيما عندما يكون الهدف هو تقييم ما إذا كان السوق يقوم بتسعير أسهم الشركة بشكل عادل. إن دراسة الخصائص الجوهرية للشركة (على سبيل المثال: نموذج أعمالها، وحصة سوق المنتجات والخدمات، وقرارات التشغيل، والاستثمار، والتمويل) واستخدام هذه المعلومات لإصدار أحكام مستنيرة يمكن أن يكون محاولة مرضية للغاية. تلعب البيانات المالية دوراً رئيسياً في دراسة وتحليل الشركة. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:

- ☞ الحكم على الوضع المالي والنقدي للشركة.
- ☞ تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
- ☞ تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- ☞ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- ☞ تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- ☞ التنبؤ باحتمالت الفشل الذي يواجه الشركة.
- ☞ تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.
- ☞ تعيين تصنيفات ائتمانية أو تقديم ائتمان لفترة قصيرة الأجل (على سبيل المثال ، قرض مصرفي يستخدم لتمويل الحسابات المستحقة

القبض أو المخزونات) أو لفترة طويلة الأجل (على سبيل المثال،
قرض مصرفي أو إصدار سندات عامة تستخدم لتمويل عملية
الاستحواذ الممتلكات أو المصنع أو المعدات).

تقييم الأداء التشغيلي والصحة المالية لمورد أو عميل أو منافس أو
صاحب عمل محتمل.

إدارة شركة وتوصيل النتائج للمستثمرين والدائنين والموظفين
وأصحاب المصلحة الآخرين.

التشاور مع شركة و تقديم المشورة الإستراتيجية المفيدة.

تقييم الشركات لعمليات الاستحواذ المحتملة أو عمليات الدمج.

تقدير قيمة الشركة في الطرح العام الأولي لأسهمها.

تشكيل حكم بشأن الأضرار التي لحقت بدعوى قضائية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي
يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل،
هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق
للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض
عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي
قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم
والتحليل.

٥/١ أهمية تحليل القوائم المالية:

يمثل التحليل المالي وسيلة هامة لتحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلي معلومات تفيد في التنبؤ بالأداء المالي للشركة بصفة عامة حيث لا تظهر أهمية البيانات الواردة في القوائم المالية من خلال النظر إليها في شكلها المطلق، ولكن لابد من الربط بين البيانات الواردة في القوائم المالية وبعضها البعض، واستخراج العلاقات فيما بينها حتى تعطي مدلولاً مفيداً لمتخذ القرار.

وتظهر أهمية التحليل المالي من خلال تعدد الأطراف المتعاملة مع الشركة، واختلاف اهتمامات هذه الأطراف، حيث يعمل التحليل المالي علي توفير احتياجات كل طرف من هذه الأطراف، لذلك تمتد أهمية التحليل المالي لمساعدة الإدارة في أداء مهامها، ومساعدة المستثمرين والمقرضين والعاملين والحكومات وجميع الأطراف المهتمة بأنشطة الشركة في التعرف علي جزئية معينة تهتم كل منهم عن أداء الشركة واتجاهاته المستقبلية.

٦/١ نطاق تحليل القوائم المالية:

يتمثل دور التقارير المالية للشركات في تقديم معلومات حول أداء الشركة والمركز المالي والتغيرات في الوضع المالي الذي يعد مفيداً لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية . دور التحليل المالي للقوائم هو استخدام التقارير المالية التي تعدها الشركات ، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ، لتقييم الأداء السابق والحالي والمحتمل

والوضع المالي للشركة بغرض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان والقرارات الاقتصادية الأخرى. (يُجري المديرون داخل الشركة تحليلاً مالياً لاتخاذ قرارات التشغيل والاستثمار والتمويل ، لكنهم لا يعتمدون بالضرورة على تحليل البيانات المالية ذات الصلة. يمكن الوصول إلى المعلومات المالية الإضافية التي يمكن الإفصاح عنها بأي شكل يكون أكثر فائدة بالنسبة إلى القرار .

وعند تقييم التقارير المالية، عادة ما يكون لدى المحللين قرار اقتصادي محدد، تتضمن أمثلة هذه القرارات ما يلي:

- ✓ تقييم الاستثمار في الأسهم لإدراجها في محفظة.
- ✓ تقييم مرشح الاندماج أو الاستحواذ.
- ✓ تقييم فرع أو قسم التشغيل للشركة الأم.
- ✓ اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنت تريد أن تجعل رأس المال الاستثماري أو غيرها من الاستثمارات في الأسهم الخاصة.
- ✓ تحديد الجدارة الائتمانية للشركة من أجل تقرير ما إذا كان ينبغي تقديم قرض للشركة وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي الشروط الأخرى.
- ✓ تقديم الائتمان للعميل.
- ✓ دراسة الامتثال للعهود الديون أو غيرها من الترتيبات التعاقدية.
- ✓ تعيين تصنيف الديون لشركة أو إصدار السندات.
- ✓ تقييم الأمن لتقديم توصية الاستثمار للآخرين.
- ✓ التنبؤ بصافي الدخل في المستقبل والنقد النقدي.

توضح هذه القرارات بعض المواضيع في التحليل المالي. بشكل عام ، يسعى المحللون إلى فحص الأداء السابق والحالي والمركز المالي للشركة من أجل تشكيل توقعات بشأن أدائها في المستقبل والمركز المالي. يهتم المحللون أيضاً بالعوامل التي تؤثر على أداء الشركة في المستقبل والمركز المالي. ويمكن أن يشمل فحص الأداء تقييماً لمدى قدرة الشركة (القدرة على كسب منتج من تقديم السلع والخدمات) وقدرتها على توليد تدفقات نقدية إيجابية (إيصالات نقدية تزيد عن المدفوعات النقدية).

٧/١ مستويات تحليل القوائم المالية:

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاث مستويات رئيسية، يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

أ- على مستوى المنشأة فقط:

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمنشأة نفسها فقط، فيدرس ربحيتها وسيولتها وهيكلها التمويلي بالإضافة إلى كفاءتها ونشاطها، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بالغرض من التحليل.

ويعد هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل بين المنشأة عن المحيط الذي تعمل فيه والعوامل المؤثرة على المنشأة، ومن ثم تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المنشأة.

ب- على مستوى القطاع:

وهذا النوع من التحليل يقوم المحلل بإجرائه على المنشأة آخذًا في الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمنشأة ومقارنتها بقوائم مالية لمنشآت أخرى في نفس القطاع تماثل المنشأة في الحجم والنشاط، أو أن يتم تحليل القوائم المالية للمنشأة بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على كفاءة المنشأة والحكم على نقاط القوة والضعف الخاصة بها، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور الكثير من الشركات المتنافسة وحاجة أصحاب المصالح للمفاضلة بينها.

ج- على المستوى العام:

ويعد هذا التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المنشأة وظروف العمل بها وكذلك ظروف العمل في القطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى دراسة الظروف العامة في البلد التي تعمل بها المنشأة، وترجع أهمية هذا النوع من التحليل إلى التحول نحو إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات وذلك للعمل في مختلف دول العالم وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية والتأثيرات السياسية الخارجية.

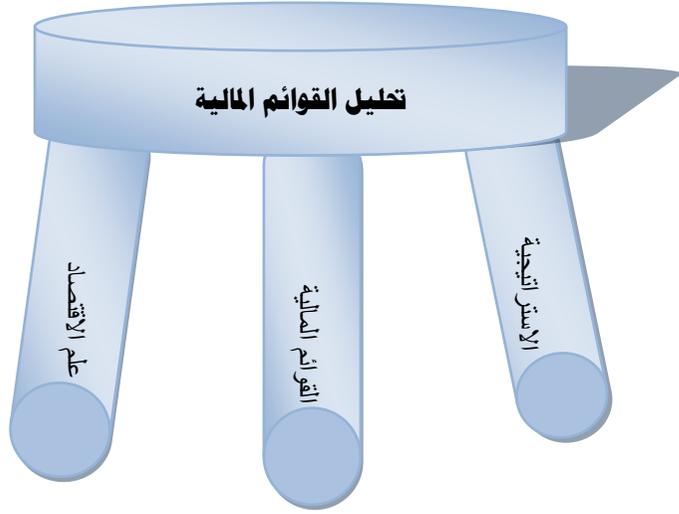
٨/١ المقومات الرئيسية لتحليل القوائم المالية:

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المقومات التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من توافرها، فإذا ما اعتبر أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، فيجب توجيه هذا التحليل نحو تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال الحرص على توفير مجموعة من الشروط من أهمها التالي:

- أن تكون مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته تتميز بقدر معقول من المصدقية والموثوقية، وان تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.

يعتبر تحليل القوائم المالية الفعال بمثابة طاولة ذات ثلاثة أرجل كما

هي موضحة في الشكل التالي:



يتضح من الشكل السابق أن الأرجل الثلاثة في الشكل تمثل تحليلاً
فعالاً استناداً إلى ما يلي:

١. تحديد الخصائص الاقتصادية للصناعات التي تشارك فيها الشركة
وعلاقة تلك الخصائص الاقتصادية بنسب مختلفة من البيانات
المالية

٢. وصف الاستراتيجيات التي تسعى الشركة إلى تمييز نفسها عن
المنافسين كأساس لتقييم المزايا التنافسية للشركة، واستدامة أرباح
الشركة ، ومخاطرها

٣. تقييم القوائم المالية، بما في ذلك أساليب إعدادها وجودة المعلومات
التي تقدمها.

٩/١ خطوات تحليل القوائم المالية:

يتضمن منهج التحليل الفعال للبيانات المالية للتقييم والعديد من القرارات الأخرى ست خطوات متتابعة مترابطة، يمكن تناولها على النحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد الخصائص الاقتصادية التنافسية للصناعة التي تشارك فيها شركة معينة:

تلعب الخصائص الاقتصادية والديناميكية التنافسية للصناعة دورًا رئيسًا في التأثير على الاستراتيجيات التي ستوظفها الشركات في الصناعة، وبالتالي أنواع علاقات القوائم المالية التي يجب على المحلل توقعها عند تحليل مجموعة من البيانات المالية، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال: هل تتضمن الصناعة عددًا كبيرًا من الشركات التي تبيع منتجات مماثلة، مثل محلات البقالة، أم فقط عدد قليل من المنافسين الذين يبيعون منتجات فريدة، مثل شركات الأدوية؟ هل يلعب التغيير التكنولوجي دورًا مهمًا في الحفاظ على الميزة التنافسية، كما هو الحال في برامج الكمبيوتر؟ هل تنمو مبيعات الصناعة بسرعة أو ببطء؟

وفيما يلي إطار مفيد في دراسة السمات الاقتصادية لأحد الأعمال

التجارية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتباطه بالعناصر الواردة في البيانات المالية:

١. جانب الطلب:

- هل العملاء حساسون للغاية للسعر، كما في حالة السيارات، أم أنهم غير حساسين نسبياً، كما في حالة المشروبات الغازية؟
- هل ينمو الطلب بسرعة، كما في حالة الرعاية الصحية طويلة الأجل، أم أن الصناعة ناضجة نسبياً، كما في حالة محلات البقالة؟
- هل يتحرك الطلب مع الدورة الاقتصادية، كما في حالة بناء منازل ومكاتب جديدة، أو هل الطلب غير حساس لدورات العمل، كما في حالة المنتجات الغذائية والرعاية الطبية؟
- هل يختلف الطلب مع الفصول، كما هو الحال في الملابس الصيفية ومعدات التزلج، أم أن الطلب مستقر نسبياً على مدار العام، كما هو الحال في معظم منتجات البقالة؟

٢. العرض:

- هل العديد من الموردين يقدمون منتجات مماثلة، أم أن عددًا قليلاً من الموردين يقدمون منتجات فريدة من نوعها؟
- هل هناك عوائق كبيرة أمام الدخول، أو هل يمكن للوافدين الجدد الوصول بسهولة؟
- هل هناك عوائق كبيرة أمام الخروج من السوق، كما في حالة الشركات التي تواجه تكاليف كبيرة لتنظيف البيئة؟

٣. التصنيع

- هل تتطلب عملية التصنيع كثافة رأسمالية، كما في حالة توليد الطاقة الكهربائية؛ كثيفة العمالة، وكما هو الحال في الإعلان، والخدمات المصرفية الاستثمارية، ومراجعة الحسابات، وغيرها من الخدمات المهنية؛ أو مزيج من الاثنين، كما هو الحال في صناعة السيارات والنقل الجوي؟
- هل عملية التصنيع معقدة مع عدم تحملها للخطأ، كما هو الحال في أجهزة تنظيم ضربات القلب والرقائق الدقيقة، أم أنها بسيطة نسبياً مع نطاقات من المنتجات ذات الجودة المقبولة، كما في حالة الألعاب والألعاب غير الآلية؟

٤. التسويق

- هل يتم الترويج للمنتج إلى شركات أخرى، وفي هذه الحالة يلعب موظفو المبيعات دوراً رئيسياً، أم يتم تسويقه للمستهلكين، بحيث تكون الإعلانات والموقع والقوائم بمثابة آليات ترويج رئيسية؟
- هل يسحب الطلب الثابت المنتجات عبر قنوات التوزيع، أم يجب على الشركات إنشاء الطلب باستمرار؟

٥. الاستثمار والتمويل

- هل أصول الشركات في الصناعة قصيرة الأجل نسبياً، كما في حالة البنوك التجارية، والتي تتطلب مصادر تمويل قصيرة الأجل لتمويلها؟ أم

أن الأصول طويلة الأجل نسبياً، كما في حالة المرافق الكهربائية، والتي تتطلب في المقام الأول تمويلاً طويل الأجل؟

• هل هناك مخاطر قليلة نسبياً في أصول الشركات في الصناعة، مثل التقادم التكنولوجي، بحيث يمكن للشركات تحمل نسب عالية من تمويل الديون؟ بدلاً من ذلك، هل هناك مخاطر كبيرة ناجمة عن دورات حياة قصيرة للمنتج أو مخاوف تتعلق بالمسئولية عن المنتج والتي تملي الديون المنخفضة والتمويل العالي لحقوق المساهمين؟

• هل الصناعة مربحة نسبياً، مما يوفر تدفقاً نقدياً أكبر من العمليات المطلوبة أكثر من عمليات الاستحواذ على الممتلكات والمنشآت والمعدات؟ بدلاً من ذلك، هل تنمو الصناعة بسرعة وتحتاج إلى تمويل خارجي؟

الخطوة الثانية: تحديد استراتيجيات الشركة:

تضع الشركات استراتيجيات أعمال لتمييز نفسها عن المنافسين، ولكن الخصائص الاقتصادية للصناعة تؤثر على المرونة التي تتمتع بها الشركات في تصميم هذه الاستراتيجيات. ففي بعض الحالات، يمكن للشركات إنشاء مزايا تنافسية مستدامة. فمثلاً يوفر حجم شركة بيبسي كولا واسمها التجاري الوصول إلى قنوات التوزيع مزايا تنافسية مستدامة لدى شركات المشروبات الأصغر والأقل شهرة. كوكا كولا تتمتع بمزايا مماثلة. سمعة الترفيه العائلي عالي الجودة تزود ديزني بميزة مستدامة. سمعة

لانخفاض الأسعار يولد مزايا في ارتفاع حركة العملاء وارتفاع حجم المبيعات لشركة وول مارت. في العديد من الصناعات، يتم نسخ المنتجات والأفكار بسرعة. النظر، على سبيل المثال، أجهزة الكمبيوتر؛ سلاسل مطاعم الدجاج والبيتزا؛ والخدمات المالية. في هذه الحالات، قد تحقق الشركات ميزة تنافسية من خلال كونها الأولى بمفاهيم أو أفكار جديدة (يشار إليها باسم ميزة المحرك الأول) أو عن طريق الاستثمار المستمر في تطوير المنتجات لتبقى على حافة التغيير في الصناعة. هذه المزايا التنافسية يصعب (ولكن ليس من المستحيل) الحفاظ عليها لفترة طويلة

فتحديد الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة لاكتساب ميزة تنافسية والحفاظ عليها. مثل ما هو نموذج العمل الذي تنفذه الشركة لتكون مختلفة وناجحة في عملها صناعة؟ هل لدى الشركة مزايا تنافسية؟ إذا كان الأمر كذلك، ما مدى استدامتها؟ هل منتجاتها مصممة لتلبية احتياجات قطاعات معينة من السوق، مثل الأطعمة الصحية، أم أنها مخصصة لسوق مستهلك أوسع، مثل محلات البقالة النموذجية والمطاعم العائلية؟ هل اندمجت الشركة إلى الخلف في زراعة أو تصنيع المواد الخام لمنتجاتها، مثل شركة الصلب التي تمتلك مناجم خام الحديد؟ هل اندمجت الشركة في البيع بالتجزئة للمستهلكين النهائيين، مثل الشركة المصنعة للأحذية الرياضية التي تدير متاجر البيع بالتجزئة لبيع منتجاتها؟ هل تنوعت الشركة عبر العديد من الأسواق أو الصناعات الجغرافية؟

وفيما يلي إطار لتحليل الإستراتيجية، تشوع مجموعة الخيارات الإستراتيجية التي تواجه شركة معينة، باختلاف الصناعات. يساعد الإطار التالي الذي يشاؤل خصائص المنتج والشركة المحلل في تحديد وهيكل مجموعة المتايضات والخيارات التي تبجب على الشركة مواجهتها:

١. طبيعة المنتج أو الخدمة.

هل تحاول شركة إنشاء منتجات أو خدمات فريدة لمنافذ معينة في السوق، وبالتالي تحقيق هامش ربح مرتفعة نسبياً (يشار إليها باسم إستراتيجية تمايز المنتجات)؟ أم أنها تقدم منتجات غير مميّزة بأسعار منخفضة، وتقبل هامش ربح أقل مقابل حجم مبيعات أكبر وحصّة سوقية (يشار إليها باستراتيجية قيادة منخفضة التكلفة)؟ هل تحاول شركة تحقيق كلا الهدفين عن طريق التفريق (ربما عن طريق تكوين ولاء للعلامة التجارية أو الابتكار التكنولوجي) وكونها قادرة على المنافسة في الأسعار من خلال الحفاظ على سيطرة مشددة على التكاليف؟

٢. درجة التكامل في سلسلة القيمة.

هل تتبع الشركة إستراتيجية تكامل رأسي، أو تشارك في جميع مراحل سلسلة القيمة، أم تختار فقط بعض المراحل في السلسلة؟

ففيما يتعلّق بالتصنيع: هل تقوم الشركة بإجراء جميع عمليات التصنيع نفسها (كما يحدث عادة في صناعة الصلب)، أو الاستعانة بمصادر خارجية لجميع مصادر التصنيع (شائع في الأحذية الرياضية)، أو

الاستعانة بمصادر خارجية لتصنيع المكونات ولكن إجراء عملية التجميع في الداخل (المشاركة في صناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر)؟

وفيما يتعلق بالتوزيع: هل تحتفظ الشركة بالسيطرة على وظيفة التوزيع أو الاستعانة بمصادر خارجية لها؟ فبعض سلاسل المطاعم، على سبيل المثال، تمتلك جميع مطاعمها، بينما تعمل سلاسل أخرى من خلال الامتيازات المملوكة بشكل مستقل. كما تحولت شركات أجهزة الكمبيوتر مؤخراً من البيع من خلال موظفي المبيعات الخاصة بهم إلى استخدام مختلف البائعين غير المباشرين، مثل بائعي القيمة المضافة وتكامل النظم - مما أدى في الواقع إلى الانتقال من الاستعانة بمصادر خارجية إلى الاستعانة بمصادر خارجية لوظيفة التوزيع.

٣. درجة التنوع الجغرافي.

هل تستهدف الشركة منتجاتها إلى سوقها المحلي أم تتكامل أفقياً عبر العديد من البلدان؟ يعمل التشغيل في بلدان أخرى على خلق فرص للنمو لكنه يعرض الشركات لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف والشكوك السياسية والمنافسين الإضافيين.

٤. درجة تنوع الصناعة.

هل تعمل الشركة في صناعة واحدة أم تنوع عبر صناعات متعددة؟ يسمح العمل في صناعات متعددة للشركات بتنويع المنتجات والدورات الدورية والتنظيمية وغيرها من المخاطر التي تواجهها عند العمل في صناعة واحدة

ولكنها تثير تساؤلات حول قدرة الإدارة على فهم وإدارة الشركات المتعددة والمختلفة بشكل فعال.

الخطوة الثالثة: تقييم جودة القوائم المالية:

تعد شركات الأعمال أربعة قوائم مالية رئيسية للافصاح عن نتائج أنشطتها: (١) قائمة المركز المالي، (٢) قائمة الدخل، (٣) قائمة التدفقات النقدية، (٤) قائمة التغير في حقوق الملكية، بالإضافة إلى هذه القوائم تعد الشركات أيضًا مجموعة من الملاحظات التي تتناول بالتفصيل العناصر المدرجة في هذه القوائم. وتوفر هذه القوائم والايضاحات المتممة معًا مجموعة واسعة من المعلومات حول الوضع المالي للشركة وأدائها والتدفقات النقدية. وتوفر القوائم رؤى للمحلل حول ربحية الشركة ومخاطرها ونموها.

ويجب تقييم جودة البيانات المالية للشركة ، وإذا لزم الأمر، ثم بتعديلها حسب الخصائص المرغوبة مثل الاستدامة أو المقارنة. هل توفر البيانات المالية للشركة تمثيلًا غنيًا بالمعلومات عن الأداء الاقتصادي للشركة والمركز المالي والمخاطر؟ هل قامت الشركة بإعداد بياناتها المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة أو في أي بلد آخر، أم أنها أعدت وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؟ هل توفر الميزانية العمومية تمثيلًا مخلصًا للموارد والالتزامات الاقتصادية للشركة؟ هل تعترف الشركة

بالإيرادات في الوقت المناسب ، بعد النظر في الشكوك المتعلقة بتحصيل الأموال النقدية من العملاء؟ هل تعترف الشركة بالمصروفات في الوقت المناسب؟ هل تتضمن الأرباح مكاسب أو خسائر غير متكررة ، مثل شطب استثمار في الأسهم أو الشهرة ، والتي يجب على المحلل تقييمها بشكل مختلف عن مكونات الأرباح المتكررة؟ هل قامت الشركة بتنظيم المعاملات أو الترتيبات التجارية أم أنها اختارت مبادئ المحاسبة لتبدو أكثر ربحية أو أقل خطورة مما تشير إليه الظروف الاقتصادية؟

وفيما يلي إطار لأهم المعلومات التي توفرها القوائم المالية:

• **توفر قائمة المركز المالي:** معلومات حول نتائج قرارات الشركات للحصول على الأصول وتمويل تلك الأصول. تنتج معظم الأصول عن القرارات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية (على سبيل المثال ، السياسات الائتمانية للعملاء وأنظمة الإنتاج والرقابة للمخزون والقدرة الإنتاجية والإنتاجية) ، إلا أن الأصول الأخرى تنتج عن قرارات الاستثمار (على سبيل المثال ، الاحتفاظ بالأوراق المالية الاستثمارية والاستثمار في الشركات التابعة غير الخاضعة للرقابة). تنتج الكثير من التزامات الشركات أيضًا عن القرارات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية (مثل سياسات دفع موردي السلع والخدمات وخطط التعويضات والمزايا للموظفين) أو من مطالبات السلطات الضريبية الحكومية. تحدد قرارات التمويل أيضًا العديد من الالتزامات ، بما في ذلك قرارات الشركة بشأن استخدام القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأسهم العادية لتمويل الأصول.

- **وتعكس قائمة الدخل:** في المقام الأول نتائج قرارات التشغيل (على سبيل المثال: مزيج المنتج والتسعير، تحديد مصادر الإنتاج والتسويق، واستخدام المصنع والمعدات). وتوفر قائمة الدخل أيضًا معلومات عن المبالغ المتعلقة بقرارات الاستثمار (على سبيل المثال: إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح) وقرارات التمويل (على سبيل المثال: مصروفات الفوائد)، كما تعكس بنود الدخل الشامل الأخرى، والتي يتم الإفصاح عنها كجزء من الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، والأرباح والخسائر غير المحققة والناجمة عن التغييرات في قيم بعض الأصول والخصوم والتي لم يتم تسجيلها في صافي الدخل حتى يتم تحقيق هذه الأرباح والخسائر.
- تعكس قائمة التدفقات النقدية مصادر استخدامات النقد خلال فترة. يصنف بيان التدفقات النقدية التغييرات النقدية خلال فترة إلى فئات التشغيل والاستثمار والتمويل.
- تشرح الملاحظات على البيانات المالية وتصف الطرق والافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات.
- توفر شهادات المديرين وشهادة المراجع المستقل بيانات حول (و تتحمل مسؤولية) جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة وعدالة قوائمها المالية وملاحظاتها في الإفصاح عن المركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية. يضيف المراجع المستقل مصداقية وموثوقية إلى القوائم المالية والملاحظات التي تعدها الإدارة.

تحليل الربحية الحالية ومخاطر الشركة باستخدام المعلومات في البيانات المالية. يقوم معظم المحللين الماليين بتقييم ربحية الشركة بالنسبة للمخاطر التي تنطوي عليها. ما معدل العائد الذي تولده الشركة من استخدام أصولها؟ ما مقدار العائد الذي تحققه الشركة لرأس المال المستثمر؟ هل هامش ربح الشركة يتزايد أو يتناقص بمرور الوقت؟ هل العوائد وهوامش الربح أعلى أو أقل من منافسيها الرئيسيين؟ ما مقدار الرافعة المالية التي تتمتع بها الشركة في هيكل رأس المال؟ ما مقدار الرافعة المالية التي تتكون من تمويل الديون الذي سيأتي مستحقاً على المدى القصير مقابل المدى الطويل؟ النسب التي تعكس العلاقات بين عناصر معينة في البيانات المالية هي الأدوات المستخدمة لتحليل الربحية والمخاطر.

- إعداد القوائم المالية المتوقعة. ماذا ستكون موارد الشركة المستقبلية والتزاماتها واستثماراتها وتدفقاتها النقدية وإيراداتها ونفقاتها؟ ماذا ستكون الربحية والمخاطر المستقبلية المحتملة، وبالمقابل، العوائد المستقبلية المحتملة من الاستثمار في الشركة؟ تتيح التنبؤات بقدرة الشركة على إدارة المخاطر، وخاصة عناصر المخاطر ذات العواقب المالية القابلة للقياس، للمحلل تقدير احتمالية أن تواجه الشركة صعوبات مالية في المستقبل. توفر البيانات المالية المتوقعة التي تعتمد على توقعات المحللين لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل المستقبلية للشركة الأساس لتوقع الربحية والمخاطر المستقبلية.

- قيمة الشركة. ما هي قيمة الشركة؟ ما هي قيمة الأسهم المشتركة للشركة؟ يستخدم المحللون الماليون تقديراتهم لقيمة الأسهم لتقديم توصيات

لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأوراق مالية خاصة بشركات مختلفة يعتقدون أن سعر السوق الخاص بهم منخفض جدًا أو مرتفع جدًا أو صحيح. يتعين على الشركات المصرفية الاستثمارية التي تضمن الاكتتاب العام الأولي للسهم المشترك للشركة تحديد سعر الطرح الأولي. يجب على المحللين الماليين في الشركات الذين يفكرون في الحصول على شركة (أو تجريد شركة تابعة أو قسم) تقييم نطاق معقول من القيم لتقديم عطاءات من أجل الحصول على هدف (أو توقع استلامه من عملية تصفية). يعتبر تحويل المعلومات من البيانات المالية إلى تقديرات موثوقة لقيمة الشركة (وبالتالي إلى قرارات استثمارية ذكية) هو النشاط الرئيسي للمحللين الماليين.

الخطوة الرابعة: تحليل الربحية والمخاطر:

تحدد الخطوات الثلاث الأولى للإطار التحليلي المكون من ست خطوات ثلاثة عناصر أساسية:

- فهم لاقتصاديات الصناعة التي تتنافس فيها الشركة.
- فهم الاستراتيجيات الخاصة التي اختارتها الشركة للمنافسة في صناعتها.
- فهم المعلومات الواردة في البيانات المالية والملاحظات التي توضح نتائج أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل للشركة وتقييم جودة البيانات المالية.

بعد ذلك يكون المحلل جاهز الآن لإجراء تحليل للقوائم المالية، ويهدف معظم تحليل القوائم المالية إلى تقييم ربحية الشركة ومخاطرها، وينبع هذا التركيز المزدوج من تركيز قرارات الاستثمار على العوائد والمخاطر.

وتوضح قائمة الدخل صافي دخل الشركة خلال السنة الحالية والسنوات السابقة. ومن ثم تتيح تقييم ربحية الشركة خلال هذه الفترات، بعد التعديل حسب الاقتضاء للعناصر غير المتكررة أو غير المستدامة، ومن ثم يستطيع المحلل تقييم الربحية الحالية والسابقة للشركة والبدء في التنبؤ بربحيته المستقبلية المحتملة، ولقد أظهرت الأبحاث التجريبية وجود ارتباط بين الأرباح ومعدلات العائد السوقية على الأسهم العادية .

كما أن القوائم المالية مفيدة أيضًا لتقييم مخاطر الشركة، حيث أظهرت الأبحاث التجريبية أن التقلبات في الأرباح المعلنة مع مرور الوقت ترتبط بإجراءات مخاطر الشركة القائمة على سوق الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تواجه الشركات التي لا تستطيع توليد تدفقات نقدية كافية من العمليات صعوبات مالية وربما حتى الإفلاس، كما ستواجه الشركات التي لديها نسب عالية من الديون في هياكلها الرأسمالية صعوبات مالية إذا لم تكن قادرة على سداد الديون عند الاستحقاق أو استبدال الديون المستحقة بدين جديد، وبناءً عليه يساعد تقييم المخاطر المالية لشركة ما المستثمر في تحديد مستوى المخاطر المتكبدة عند الاستثمار في الأسهم العادية للشركة.

الخطوة الخامسة: إعداد القوائم المالية المتوقعة:

كل خطوة من خطوات إطار التحليل والتقييم المكون من ست خطوات هي مهمة، ولكن الخطوة الحاسمة (والأكثر صعوبة) هي التنبؤ بالبيانات المالية المستقبلية. وهذه التوقعات هي مدخلات في نماذج التقييم أو القرارات المالية الأخرى، ونوعية القرارات تعتمد على موثوقية التنبؤات. وبالتالي، يستخدم المحلل فهماً شاملاً لقطاع الشركة واستراتيجيتها وجودة المحاسبة وبيانات القوائم المالية، بما في ذلك بيانات تغيير الحجم والنسب المئوية وغيرها من الأدوات التحليلية، لتقييم ربحية الشركة ومخاطرها في الحالية والحديثة الماضي وتوفير معلومات مفيدة لبدء التنبؤ بالبيانات المالية في المستقبل.

وتعتمد البيانات المالية المتوقعة على افتراضات المحللين حول المستقبل: هل ستبقى استراتيجية الشركة كما هي أم تتغير؟ بأي نسبة ستولد الشركة نمو الإيرادات؟ هل من المحتمل أن تكتسب الشركة أو تخسر حصتها في السوق بالنسبة إلى المنافسين؟ هل ستنمو الإيرادات بسبب الزيادة في حجم المبيعات أو الأسعار أو كلاهما؟ كيف ستتغير تكاليفها؟ كم ستحتاج الشركة إلى زيادة الأصول التشغيلية (المخزون، المصنع، والمعدات) لتحقيق استراتيجيات النمو الخاصة بها؟ ما مقدار رأس المال الذي ستحتاجه الشركة لزيادة تمويل نمو الأصول؟ هل سيغير مزيج الدين مقابل تمويل الأسهم؟ كيف سيغير تغيير الدين إلى حقوق الملكية مخاطر الشركة؟ توفر الإجابات على هذه الأسئلة وغيرها الأساس لإعداد قوائم الدخل المتوقعة والميزانية العمومية وبيانات التدفقات النقدية. يمكن للمحلل

مقارنة النسب المالية لبنود البيان المالي المتوقعة مع النسب المقابلة من البيانات المالية المفصحنها للحكم على معقولية الافتراضات المقدمة. وتعمل المعلومات المفصحن عنها من القوائم المالية المتوقعة كأساس لنماذج التقييم في الخطوة السادسة.

الخطوة السادسة: قيمة الشركة:

يستخدم المشاركون في سوق رأس المال تحليل القوائم المالية بشكل أكثر شيوعاً لتحديد قيمة الشركات القيمة، والذي يعد تنويجا للخطوات الخمس السابقة للإطار الذي تم دمجها في نموذج التقييم. تلعب القوائم المالية - وتحديداً المقاييس الأساسية من القوائم مثل الأرباح وأرباح الأسهم والتدفقات النقدية - دوراً رئيسياً في تقييم الشركة.

وتشكل توقعات توزيعات الأرباح والأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية الأساس لنماذج التقييم الأكثر استخداماً، في بعض الحالات، يفضل المحللون تقييم قيمة الشركة باستخدام النهج التقليدي القائم على الأرباح، والذي يأخذ منظور تقييم الشركة من وجهة نظر النقد الذي يمكن للمستثمرين توقعه من خلال توزيع الأرباح (أو بيع أسهمهم).

كما أنه من الشائع بالنسبة للمحللين تقييم قيمة الشركة باستخدام مقاييس التدفقات النقدية المجانية المستقبلية المتوقعة للشركة - التدفقات النقدية المتاحة لدفعها كأرباح بعد دفع المبالغ اللازمة لإعادة الاستثمار في الأصول الإنتاجية وتلبية مدفوعات الديون المطلوبة. ويتضمن النهج

المكافئ للتقييم حساب قيمة الشركة استناداً إلى القيمة الدفترية للأسهم وأرباح الشركة التي يتوقع المحلل أن تتجاوز تكلفة رأس مال الشركة (مماثلة في منطق حسابات "القيمة الاقتصادية المضافة"). وفي كثير من الحالات ، يجد المحللون أنه من الضروري أو المرغوب فيه تقدير قيمة الشركة بسرعة باستخدام أساليب البحث عن القيمة مثل نسب الأرباح إلى السعر ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية.

١٠/١ استخدامات معلومات تحليل القوائم المالية:

الجدارة الائتمانية:

يقرض الدائنون أموالاً للشركة مقابل وعد بالسداد بفائدة. هذا النوع من التمويل مؤقت لأن الدائنين يتوقعون سداد أموالهم بفائدة. يقرض الدائنون الأموال بأشكال عديدة ولأغراض متنوعة. يقوم دائنو التجارة (أو التشغيل) بتسليم سلع أو خدمات إلى شركة ويتوقعون الدفع خلال فترة معقولة ، وغالباً ما تحددها قواعد الصناعة.

ويهدف تحليل الجدارة الائتمانية إلى التعرف على الاخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقع الحصول عليها من الأقراض لعمل ما وبين المخاطر المتوقع أن تواجهها المؤسسة في علاقتها معه والانحياز للجانب الأرجح من المقارنة. ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال الذي يمكن

للمحلل معه اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطر المالية بصورة علمية.

وحيث أن معظم الائتمان التجاري قصير الأجل، ويتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً، يقدم الدائنون التمويل إلى شركة مقابل وعد، عادةً ما يكون كتابياً ، بسداد مع فائدة (صريحة أو ضمنية) في تواريخ مستقبلية محددة. يمكن أن يكون هذا النوع من التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل وينشأ في مجموعة متنوعة من المعاملات. في التمويل الائتماني الخالص ، هناك عنصر مهم هو الطبيعة الثابتة للمنافع التي تعود على الدائنين. أي أنه إذا ازدهرت الشركة ، فإن فوائد الدائنين تقتصر على سعر الفائدة لعقد الدين أو على هوامش الربح على السلع أو الخدمات المقدمة. ومع ذلك ، يتحمل الدائنون خطر التخلف عن السداد. وهذا يعني أن مصلحة الدائن وأصل الدين يتعرضان للخطر عندما يواجه المقترض صعوبات مالية. هذه العلاقة غير المتماثلة لمخاطر الدائن وعائده لها تأثير كبير على وجهة نظر الدائن ، بما في ذلك طريقة وأهداف تحليل الائتمان.

تحليل الائتمان هو تقييم الجدارة الائتمانية للشركة. الجدارة الائتمانية هي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الائتمانية. على نحو مختلف، فهي قدرة الشركة على سداد فواتيرها. وفقاً لذلك، فإن التركيز الرئيسي لتحليل الائتمان هو على المخاطر، وليس الربحية. يعد التباين في الأرباح، خاصة حساسية الأرباح للهبوط في الأعمال، أكثر أهمية من مستويات الأرباح. تعد مستويات الأرباح مهمة فقط إلى الحد الذي تعكس فيه هامش الأمان للشركة في الوفاء بالتزاماتها. يركز تحليل الائتمان على مخاطر

الجانب السلبي بدلاً من الاتجاه الصعودي المحتمل. وهذا يشمل تحليل كل من السيولة والملاءة المالية. السيولة هي قدرة الشركة على جمع النقد على المدى القصير للوفاء بالتزاماتها.

تعتمد السيولة على التدفقات النقدية للشركة وماكينة أصولها الحالية وخصومها الحالية. الملاءة المالية هي قدرة الشركة على الاستمرار منذ فترة طويلة وقدرتها على دفع التزامات طويلة الأجل. يعتمد ذلك على الربحية طويلة الأجل للشركة وهيكل رأس المال (التمويل). أدوات تحليل الائتمان ومعاييرها للتقييم تختلف مع مصطلح (الاستحقاق)، ونوع، والغرض من عقد الديون. فيما يتعلق بالائتمان قصير الأجل، فإن الدائنين مهتمون بالظروف المالية الحالية والتدفقات النقدية وسيولة الأصول الجارية. مع الائتمان طويل الأجل، بما في ذلك تقييم السندات، يحتاج الدائنون إلى تحليل أكثر تفصيلاً وتطلعياً. يشمل تحليل الائتمان طويل الأجل توقعات التدفقات النقدية وتقييم الربحية الممتدة (وتسمى أيضاً قوة الكسب المستدامة). الربحية الممتدة هي مصدر رئيسي لضمان قدرة الشركة على تلبية الفوائد طويلة الأجل والمدفوعات الرئيسية.

هيكـل الملكية:

يقدم مستثمرو حقوق الملكية أموالاً إلى شركة مقابل مخاطر ومزايا الملكية. المستثمرون في الأسهم هم المزودون الرئيسيون لتمويل الشركة. يوفر تمويل الأسهم، الذي يسمى أيضاً رأس المال السهمي أو رأس المال، وسادة أو حماية لجميع أشكال التمويل الأخرى التي تعتبر أعلى منه. وهذا

يعني أن مستثمري الأسهم لا يحق لهم توزيع أصول الشركة إلا بعد تلبية مطالبات جميع كبار المطالبين الآخرين، بما في ذلك الفوائد وأرباح الأسهم المفضلة. ونتيجة لذلك، يقال إن مستثمري الأسهم لديهم حصة متبقية. هذا يعني أن مستثمري الأسهم هم أول من يستوعب الخسائر عندما تقوم الشركة بالتصفية، على الرغم من أن خسائرها تقتصر عادة على المبلغ المستثمر. ومع ذلك، عندما تستكشف الشركة، يشارك المستثمرون في الأسهم في المكاسب ذات الإمكانيات الصعودية غير المحدودة. وبالتالي، على عكس تحليل الائتمان، فإن تحليل الأسهم متماثل من حيث أنه يجب تقييم كل من المخاطر السلبية والإمكانيات الصعودية. نظرًا لأن مستثمري الأسهم يتأثرون بجميع جوانب الحالة والأداء المالي للشركة، فإن احتياجاتهم التحليلية تعد من بين أكثر المتطلبات شمولاً لجميع المستخدمين.

الأفراد الذين يطبقون استراتيجيات استثمار نشطة يستخدمون في المقام الأول التحليل الفني أو التحليل الأساسي أو مزيج. يبحث التحليل الفني أو الرسم البياني عن أنماط في تاريخ أو حجم السجل لسهم للتنبؤ بحركات الأسعار المستقبلية. التحليل الأساسي، الذي يتم قبوله وتطبيقه على نطاق واسع، هو عملية تحديد قيمة الشركة من خلال تحليل وتفسير العوامل الرئيسية للاقتصاد والصناعة والشركة. الجزء الرئيسي من التحليل الأساسي هو تقييم المركز المالي للشركة وأدائها.

الهدف الرئيسي للتحليل الأساسي هو تحديد القيمة الجوهرية، وتسمى أيضاً القيمة الأساسية. القيمة الجوهرية هي قيمة الشركة (أو أسهمها)

المحددة من خلال التحليل الأساسي دون الرجوع إلى القيمة السوقية (أو سعر السهم). في حين أن القيمة السوقية للشركة يمكن أن تساوي أو تقارب قيمتها الحقيقية، فإن ذلك ليس ضرورياً. تكون استراتيجية المستثمر مع التحليل الأساسي واضحة: الشراء عندما تتجاوز القيمة الجوهرية للسهم القيمة السوقية، والبيع عندما تتجاوز القيمة السوقية للسهم القيمة الجوهرية له، والاستمرار عندما تقارب القيمة الجوهرية للسهم قيمته السوقية. لتحديد القيمة الجوهرية، يجب على المحلل أن يتنبأ بأرباح الشركة أو تدفقاتها النقدية وتحديد مخاطرها. يتم تحقيق ذلك من خلال تحليل شامل ومتعمق لآفاق أعمال الشركة وبياناتها المالية. مرة واحدة في الشركة يتم تقدير الربحية والمخاطر المستقبلية، يستخدم المحلل نموذج تقييم لتحويل هذه التقديرات إلى مقياس للقيمة الجوهرية. يتم استخدام القيمة الجوهرية في العديد من السياقات، بما في ذلك الاستثمار في الأسهم واختيار الأسهم، والاكتمالات العامة الأولية، والاكتمالات الخاصة للأسهم، وعمليات الدمج والاستحواذ، وشراء / بيع الشركات دون أوراق مالية متداولة.

الاستخدامات الأخرى لتحليل الأعمال:

يعد تحليل الأعمال وتحليل القوائم المالية من الأمور المهمة في عدد من المجالات الأخرى:

☞ **المديرين:** يمكن أن يوفر تحليل البيانات المالية للمديرين أدلة على التغييرات الاستراتيجية في أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. يقوم المديرين أيضاً بتحليل الشركات والبيانات المالية للشركات

المنافسة لتقييم ربحية ومخاطر المنافس. يسمح هذا التحليل بإجراء مقارنات بينية، لتقييم نقاط القوة والضعف النسبية وتقييم الأداء.

✍ عمليات الاندماج والاستحواذ وتصفية الاستثمارات: يتم إجراء تحليل الأعمال كلما أعادت الشركة هيكلة عملياتها ، من خلال عمليات الدمج والاستحواذ وتصفية الاستثمارات والفوائد العرضية. يحتاج المصرفيون الاستثماريون إلى تحديد الأهداف المحتملة وتحديد قيمهم، ويحتاج محللو الأمن إلى تحديد ما إذا كان سيتم إنشاء قيمة إضافية ومقدارها عن طريق الاندماج لكل من الشركات المستحوذة والشركات المستهدفة.

✍ الإدارة المالية: يجب على المديرين تقييم تأثير قرارات التمويل وسياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة. يساعد تحليل الأعمال في تقييم تأثير قرارات التمويل على كل من الربحية والمخاطر المستقبلية.

✍ مجلس الإدارة: بصفتهم ممثلين منتخبين للمساهمين، يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن حماية مصالح المساهمين من خلال الإشراف بحذر على أنشطة الشركة. كل من تحليل الأعمال وتحليل البيانات المالية تساعد المديرين في الوفاء بمسؤولياتهم الإشرافية.

✍ **المنظمين:** تطبق خدمة الإيرادات الداخلية أدوات تحليل البيانات المالية على مراجعة الإقرارات الضريبية والتحقق من معقولية المبالغ المبلغ عنها. النقابات العمالية. تقنيات تحليل القوائم المالية مفيدة لنقابات العمال في مفاوضات المفاوضة الجماعية.

✍ **العملاء:** تستخدم تقنيات التحليل لتحديد ربحية (أو القدرة على البقاء) للموردين إلى جانب تقدير أرباح الموردين من معاملاتهم المتبادلة.

أسئلة الفصل:

السؤال الأول: "ويعد تحليل القوائم المالية بمثابة تقييم آفاق الشركة ومخاطرها لغرض

اتخاذ القرارات"، ناقش هذه العبارة موضعاً ما يلي:

- مفهوم تحليل القوائم المالية.
- العوامل التي ساهمت في الأهتمام بتحليل القوائم المالية.
- مراحل التطور التاريخي لتحليل القوائم المالية.
- أهداف تحليل القوائم المالية.
- أهمية تحليل القوائم المالية.
- مستويات تحليل القوائم المالية:
- استخدامات معلومات تحليل القوائم المالية.

السؤال الثاني: "لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة،

لابد من توفر مجموعة من المقومات التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من

توافرها"، ناقش هذه العبارة موضعاً رأيك الشخصي في المقومات

التي يجب توافرها في عملية تحليل القوائم المالية.

السؤال الثالث: "يتضمن منهج التحليل الفعال للبيانات المالية للتقييم والعديد من

القرارات الأخرى عدة خطوات متتابعة مترابطة"، ناقش هذه العبارة موضعاً

رأيك الشخصي في خطوات إجراء تحليل القوائم المالية.

الفصل الثاني

إعداد وعرض القوائم
المالية

الأهداف التعليمية للفصل:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادرًا على استيعاب:

١. مفهوم ومكونات القوائم المالية.
٢. أهداف القوائم المالية.
٣. فترة إصدار القوائم المالية.
٤. قياس عناصر القوائم المالية.
٥. المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات.
٦. الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية.
٧. عناصر القوائم المالية.

مقدمة:

تأتي الحاجة إلى معايير المحاسبة لضبط القوائم المالية وذلك باعتبار أن القوائم المالية المحاسبية (مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) تمثل المخرجات الرئيسة لأنظمة المحاسبة المالية في منشآت الأعمال الهادفة للربح ، وإذا كانت كافة التحليلات المالية في هذه المنشآت تستند بصورة أو بأخرى على القوائم المالية المحاسبية ، فإنه يجب أن تخضع كافة القوائم المالية ذات الطابع المحاسبى إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملاءمة ما تحتويه من أرقام وبيانات مالية.

وحتى تؤسس تحليلات القوائم المالية على مجموعة من الأرقام والمعالجات المحاسبية التي لا يكتنفها أى غموض فإنه يجب أن تفصح القوائم المالية عن كل ما يعد ذا أهمية وأثر لكل من يستخدم هذه القوائم، لذا فإن الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعت في إعداد القوائم والتقارير المالية لمن الأمور الهامة التي يتم على هديها التأكد من سلامة ودقة وعدالة وأيضاً ملاءمة التقارير والقوائم المالية، كما أن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي يجب أن تحتل أهمية نسبية واضحة في القوائم والتقارير المالية لمن الأهمية أيضاً بمكان قبل تفسير ونقد وتحليل القوائم المالية، لهذا تهدف أيضاً هذا الفصل إلى التعرف على ماهية القوائم المالية واسس إعدادها.

١/٢ مفهوم ومكونات القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة، وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب.

هذا وتتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية:

(أ) الميزانية

(ب) قائمة الدخل

(ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية

(د) قائمة التدفقات النقدية.

(هـ) الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية

وأية مذكرات إيضاحية أخرى.

٢/٢ أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية بصفة عامة إلى :

- توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها. وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم، على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

٣/٣ فترة إصدار القوائم المالية:

يجب إصدار القوائم المالية مرة في السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة الإدارية المختصة، ويتعين على المنشأة التي تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية:

- (أ) السبب الذي من أجله تغطي القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.
- (ب) حقيقة أن مبالغ المقارنة في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

في الحالات العادية تعد القوائم المالية عن سنة مالية - إلا أنه يجوز إطالة السنة المالية الأولى للمنشأة إلى ما لا يجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التأسيس، وفي حالة تعديل تاريخ بداية السنة المالية أو نهايتها يجب أن تقوم المنشأة بإصدار قوائم مالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل.

٤/٣ قياس عناصر القوائم المالية:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

ويستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:

(أ) **التكلفة التاريخية** : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها . وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمنشأة.

(ب) *التكلفة الجارية* : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر . وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

(ج) *القيمة الإستردادية* : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية. و تسجل الالتزامات بقيم السداد اى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

(د) *القيمة الحالية* : تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة ، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى. فعلى سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما

أقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة السوقية وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية. وإضافة لذلك، تستخدم بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

٥/٣ المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين و الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل مايلي :

(أ) **المستثمرون** : يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

(ب) **الموظفون** : يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباح الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

(ج) **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

(د) **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون**: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين الا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

(هـ) **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

(و) **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها** : تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

(ز) **الجمهور** : تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردین المحليين. ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور

بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتتوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً. وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، و تهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات و مسئوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبى احتياجاتها. إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة .

٦/٣ الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ولكي يمكن أن تصبح المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعرض بصدق ما يجب عرضه. وتحسن فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة ويمكن التحقق منها وتصدر في الوقت المناسب وقابلة للفهم. والخصائص النوعية الأساسية الأربعة، هي الملائمة والمصادقية:

١ - الملائمة:

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار. وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

كما أن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين فعلى سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكل المنشأة ونتائج العمليات المخططة مثلاً.

بالإضافة إلى أنه غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومساءلة أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجر وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتتعرز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات.

الأهمية النسبية:

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات و أثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة .

٢ - المصادقية:

لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصادقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً، فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني، فإن اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب، في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

التعبير الصادق

لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصوره معقولة وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى تنشأ عنها طبقاً لمعايير الاعتراف بالأصول و الإلتزامات وحقوق الملكية فى المنشأة فى تاريخ هذه الميزانية .

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر فى كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره. وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة فى التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو فى تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث، وفى حالات محددة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة " عموماً" لا تعترف بها فى القوائم المالية، فعلى سبيل المثال- رغم أن غالبية المنشآت تكون شهرة عبر الزمن- إلا انه غالباً يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة. إلا انه فى حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها.

الجوهر قبل الشكل:

لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني. أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلي طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الأخر. إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف، فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (أن كان هناك عملية حقاً).

الحياد

يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصدقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

الاكتمال

من أجل أن تتصف بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف

في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

٣- تحسين الخصائص النوعية:

القابلية للمقارنة والتحقق والتوقيت والقابلية للفهم هي الخصائص النوعية التي تحسن من فائدة المعلومات للملاءمة والمعروضة بمصادقية. وقد يساعد تحسين الخصائص النوعية أيضا في تحديد أي من طريقتين ينبغي أن يستخدم لتصوير ظاهرة ما إذا اعتبر كلا الطريقتين متساويين في الملاءمة والمصادقية.

- القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات، ويجب أن يكون المستخدمين قادرين

على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

يجب أن لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة، أن من غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والمصدقية، كما انه من غير المناسب للمنشأة أن تبقي على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة و مصداقية. وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فان من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

التحقق:

يساعد التحقق على طمأننة المستخدمين من أن المعلومات تعرض الظاهرة الاقتصادية التي تمثلها بمصدقية، والتحقق يعني أن مختلف المراقبين المطلعين والمستقلين قد تصل الى توافق في الآراء - وإن لم يكن بالضرورة تمام التوافق - أن تصوير المعلومات تم بمصدقية. المعلومات

الكمية لا يلزم أن تتم بتقدير نقطة واحدة لتكون قابلة للتحقق. ولكن يمكن التحقق من مجموعة من المبالغ والاحتمالات ذات الصلة بها أيضاً.

والتحقق يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر. التحقق المباشر يعني التحقق من قيمة أو تأكد آخر من خلال الملاحظة المباشرة، على سبيل المثال، عن طريق جرد النقدية. التحقق غير المباشر يعني التحقق من مدخلات نموذج ما، أو صيغة أو تقنية أخرى وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية. مثال ذلك التحقق من القيمة الدفترية للمخزون عن طريق التحقق من المدخلات (الكميات والتكاليف) وإعادة حساب مخزون نهاية الفترة باستخدام نفس طريقة التكلفة المستخدمة (على سبيل المثال، باستخدام الوارد أولاً يصرف أولاً).

وقد لا يكون من الممكن التحقق من بعض التفسيرات والمعلومات المالية المتوقعة. ولمساعدة مستخدمي تلك المعلومات المالية إذا ما أرادوا استخدام هذه المعلومات، سيكون من الضروري الإفصاح عن الافتراضات الأساسية، وأساليب جمع مثل تلك المعلومات والعوامل والظروف التي تدعم غيرها من المعلومات.

القابلية للفهم:

إن تبويب وتمييز وعرض المعلومات بوضوح ودقة يجعلها مفهومة كما أن بعض الظواهر تكون معقدة بطبيعتها، ولا يمكن أن يتم فهمها بسهولة. وباستبعاد المعلومات حول تلك الظواهر من التقارير المالية قد

تجعل المعلومات الواردة في تلك التقارير المالية أسهل للفهم. إلا أن هذه التقارير تكون غير مكتملة، وبالتالي يحتمل أن تكون مضللة.

ويتم إعداد القوائم المالية لمستخدمين لديهم مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية وفحص وتحليل المعلومات بعناية. وفي بعض الأحيان، قد يحتاج المستخدمون طلب المساعدة من مستشار لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة

٤ - القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها:

التوقيت المناسب:

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها، فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة، وهذا يضعف المصداقية. وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم القوائم حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار، لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة والمصداقية، فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

لا تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة، لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة والمنفعة لحالة معينة، ومع هذا، فإن معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

٥ - الموازنة بين الخصائص النوعية:

في الحياة العملية غالباً ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضرورياً، وبشكل عام، فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

الصورة الصادقة والعدالة / التعبير العادل:

توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة،

ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

٧/٢ عناصر القوائم المالية:

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي فهي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهما الدخل والمصروفات، وتعكس قائمة التغيرات في المركز المالي عادة عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية، وتبعاً لذلك، فإن هذا الإطار لا يحدد عناصر خاصة بهذه القائمة.

تتطوي عملية تقديم هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

١/٧/٢ المركز المالي:

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي:

(أ) **الأصل:** هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

(ب) **الالتزام:** هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن إحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداؤه تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

(ج) **حق الملكية:** هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحدد معايير الاعتراف بها والواجبة التحقق قبل إظهارها في الميزانية، وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف.

وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق أصحاب المنشأة فإن الانتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانوني فعلى سبيل المثال في حالة عقود الإيجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية تبين أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر

للجزء الأكبر من عمره الانتاجي لقاء دخوله في تعهد لدفع مبلغ يعادل تقريباً القيمة العادلة لذلك الأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك، وعليه، فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام و يعترف بها هكذا في ميزانية المستاجر .

الأصول:

تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشأة، ويمكن أن تكون كذلك لمشاركتها في العملية الإنتاجية كجزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة، مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعة أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء. ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة. ويقدم النقد نفسه لخدمه للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.

يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول أن تتدفق على المنشأة بعدة طرق، فعلى سبيل المثال يمكن للأصل أن :

(أ) يستخدم بمفرده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.

(ب) يستبدل مع أصول أخرى.

(ج) يستخدم لسداد التزام.

(د) يوزع على أصحاب المنشأة.

كما أن كثير من الأصول مثل الأصول الثابتة لها شكل مادي، ولكن الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل، وعليه فإن براءة الاختراع وحقوق النشر مثلاً هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها.

بالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الأصول مثل المدينون والأصول الثابتة مرتبطة بحقوق قانونية بما في ذلك الحق الناشئ عن الملكية، إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فإن الحق الناشئ عن الملكية لا يعد ضرورياً، ومع أن سيطرة المنشأة على المنافع تكون في الغالب نتيجة لحقوق قانونية، إلا أن من الممكن أن يحقق أحد العناصر تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه، على سبيل المثال، فإن حق المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن يتفق مع تعريف الأصل إذا تمكنت المنشأة من الحفاظ على سرية حق المعرفة هذا أو السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنه.

تنشأ أصول المنشأة عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال شرائها أو إنتاجها، إلا أن هناك عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول، مثال ذلك الممتلكات التي ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادي في إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية، أن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا ينشأ عنها في حد ذاتها أصول، وعليه فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

هناك تراطبات وثيق بين تكبد النفقة و تكوين الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين وعليه فعندما تتكبد المنشأة بعض النفقات فإن هذا يمكن أن يشكل إثباتاً أن هناك سعي للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على انه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل. بالمثل فان غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وان يصبح البند بالتالي مرشحاً للاعتراف به في الميزانية، مثال ذلك، البنود التي يتم التبرع بها للمنشأة و ينطبق عليها تعريف الأصل.

الالتزامات:

أن الخاصية الأساسية للالتزام هو انه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة. والتعهد يمثل واجب أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة،

ويمكن للالتزامات أن تطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي، وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها المنشأة. كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة. فإذا قررت المنشأة مثلاً أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقعة إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات.

يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي بحد ذاته إلى التزام حالي. حيث ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو دخول المنشأة في تعاقد غير قابل للإلغاء للحصول على أصل. وفي الحالة الأخيرة، فإن الطبيعة غير القابلة للإلغاء للاتفاقية تعني أن التبعات الاقتصادية لعدم الوفاء بالتعهد - بسبب وجود غرامات كبيرة مثلاً - يترك للمنشأة قدرة محدودة - إن وجدت - على تجنب تدفق الموارد لطرف آخر.

أن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوى على منافع اقتصادية من اجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن إن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق، منها :

(أ) الدفع نقداً.

(ب) تحويل أصول أخرى.

(ج) تقديم خدمات.

(د) استبدال الالتزام بالالتزام آخر.

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق ملكية.

و يمكن أن يسدد الالتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن عن حقوقه أو سقوطها.

كما تنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، فمثلاً ينشأ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات التزامات تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدماً أو عند التسليم)، كما أن استلام قرض من البنك يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض، كما يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفي هذه الحالة، فإن بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

بعض الالتزامات لا يمكن قياسها دون استخدام درجة كبيرة من التقدير. وتسمى هذه الالتزامات بالمخصصات. وعليه فإنه في حالة وجود تعهد حالي ضمن المخصص وانطبق عليه بقية شروط التعريف اعتبر التزاماً حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ. وتشمل الأمثلة على المخصصات، المدفوعات مقابل الكفالات السارية والمخصصات التي تغطي التزامات التقاعد.

حقوق الملكية:

بالرغم من أن حق الملكية عرف على أنه الرصيد المتبقي إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في الميزانية، ففي الشركات المساهمة مثلاً قد تظهر في بنود منفصلة كل من الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل توزيعات للأرباح المحتجزة، والاحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال. مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار من مستخدمي القوائم المالية حيث أنها توضح القيود القانونية أو القيود الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها. كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف أصحاب الحصص في ملكية المنشأة لهم حقوق مختلفة تتعلق بالحصول على أرباح الأسهم الموزعة أو سداد حصص الملكية المشارك بها.

يتم تكوين بعض الاحتياطيات بناء على تشريع أو قانون من أجل إعطاء المنشأة ودائنها حماية إضافية من آثار الخسائر، كما إن هناك احتياطيات أخرى قد يتم تكوينها إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً للنظام الأساسي، ويعطى الإفصاح عن وجود و حجم هذه الاحتياطيات بأسبابها ومسمياتها المختلفة معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، ويجب العلم أن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر تخصيصاً وتجنيباً للأرباح المحتجزة وليس مصروفات.

أن مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في الميزانية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفي العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو مع المبلغ الذي يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافي الأصول بالتدريج أو من المنشأة ككل على أساس أنها مستمرة .

أن النشاطات التجارية والصناعية والأعمال كثيراً ما تقوم بها منشآت مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الإستثمار وأشكال مختلفة من منشآت الأعمال الحكومية. و يختلف الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المنشآت في الغالب عن ذلك الذي ينطبق على شركات الأموال. فعلى سبيل المثال هناك القليل من القيود - إن وجدت - على توزيع مبالغ من حقوق الملكية إلى أصحاب المنشأة أو غيرهم من المستفيدين. ومع هذا فان تعريف حق الملكية إضافة إلى جوانب أخرى من هذا الإطار والمتعلقة بحق الملكية يعتبر مناسباً لمثل هذه المنشآت.

الاعتبارات العامة لإعداد الميزانية العمومية:

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند إعداد القوائم المالية من أهمها ما يلي:

أ- الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:

يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في تبويبات منفصلة في

صلب الميزانية، إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة يعطى معلومات موثوق فيها وأكثر ملاءمة. وعند تطبيق هذا الاستثناء يتم عرض جميع الأصول والالتزامات طبقاً لترتيب درجة السيولة.

ففى بعض المنشآت - مثل المؤسسات المالية - يوفر عرض الأصول و الالتزامات بترتيب تصاعدي أو تنازلي وفقاً لدرجة السيولة معلومات موثوق بها وأكثر ملاءمة من عرضها كمتداولة وغير متداولة لأن المنشأة لا تقدم بضائع أو خدمات من خلال دورة تشغيل محددة بوضوح.

كما أنه بالنسبة لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تتضمن مبالغ يتوقع استرداد أو سداد جزء منها خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية، ومبالغ أخرى يتوقع استردادها أو سدادها لفترة تزيد عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية، تلتزم المنشأة أن تفصح عن ذلك الجزء المتوقع استرداده أو سداده بعد فترة تتجاوز اثني عشر شهراً أياً كانت طريقة العرض المتبعة .

بالإضافة إلى ذلك فعند قيام أى منشأة بتوريد سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل محددة، فإنه من الأفضل أن يكون هناك تبويب منفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة فى صلب الميزانية، حيث إن ذلك يوفر قدرأ من المعلومات ذات فائدة للمستخدمين من خلال تمييز صافى الأصول التي يتم تداولها كرأس مال عامل عن تلك المستخدمة فى العمليات طويلة الأجل للمنشأة. كما يتعين على المنشأة توضيح الأصول

التي من المتوقع تحققها خلال الدورة التشغيلية الحالية وكذلك الالتزامات مستحقة السداد خلال تلك الدورة.

ب- شروط الأصول المتداولة:

يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية :

- (أ) عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
- أو (ب) عندما يحتفظ به أساساً لغرض الاتجار.
- أو (ج) يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- أو (د) إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.

وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها

اصول غير متداولة.

يستخدم مصطلح " غير متداول " ليشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول المالية طويلة الأجل.

ج - شروط الالتزامات المتداولة:

يبوب الالتزام على أنه التزام متداول عندما

- (أ) يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة .
- أو (ب) يكون بغرض المتاجرة .
- أو (ج) يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
- أو (د) ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية .
- ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالتزامات غير متداولة .**

كما يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها قصيرة الأجل إذا كان سدادها مستحقاً خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حتى إذا:

(أ) كانت المهلة الأصلية للسداد تتجاوز اثني عشر شهراً .

و (ب) تم الإتفاق على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر .

معلومات يتم عرضها في صلب الميزانية:

- يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية كحد أدنى:
- (أ) الأصول الثابتة.
- (ب) الاستثمارات العقارية.

- (ج) الأصول غير الملموسة.
- (د) الأصول المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (هـ)، (ح)، (ط)).
- (هـ) الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- (و) الأصول البيولوجية.
- (ز) المخزون.
- (ح) العملاء والمديونيات الأخرى المستحقة على الغير.
- (ط) النقدية وما فى حكمها.
- (ى) إجمالي الأصول المبوية على أنها محتفظ بها بغرض البيع وكذا الأصول ضمن مجموعات مبوية على نفس النحو (محتفظ بها لغرض البيع) وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".
- (ك) الموردين والمديونيات الأخرى المستحقة للغير.
- (ل) المخصصات.
- (م) الالتزامات المالية (بخلاف المبالغ الموضحة تحت (ك) ، (ل))
- (ن) الأصول والالتزامات الضريبية الجارية كما ورد تعريفها بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(س) الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة الجارية كما ورد تعريفها بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ص) الالتزامات ضمن المجموعات المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

(ع) حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة المدرجة ضمن حقوق الملكية.

(ف) رأس المال المصدر والاحتياطيات التى تخص ملاك الشركة الأم
المعلومات التى قد يتم عرضها إما فى صلب الميزانية أو فى
الإيضاحات

يجب على المنشأة أن تعرض فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود المنفصلة المعروضة التى تم تبويبها بشكل يتلاءم مع عمليات المنشأة، وتتوقف درجة تفصيل البيانات إلى تبويبات فرعية فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة المصرية وحجم وطبيعة ووظيفة البند، فعلى سبيل المثال :

(أ) يتم تبويب الأصول الملموسة حسب نوعياتها كما هو موضح فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

(ب) يتم تحليل المدينون إلى مبالغ مستحقة على العملاء ، ومبالغ مستحقة على أعضاء آخرين في المجموعة، ومبالغ مستحقة على أطراف ذات علاقة، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ مدينة أخرى.

(ج) يتم تبويب المخزون تبويباً فرعياً طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢)، إلى تبويبات مثل بضائع و خامات ومستلزمات وأعمال تحت التشغيل وإنتاج تام.

(د) يتم تحليل المخصصات بحيث تعرض المخصصات الخاصة بتكاليف مزايا العاملين بشكل منفصل ويتم تبويب المخصصات الأخرى بشكل يتلاءم مع عمليات المنشأة .

(هـ) يتم تحليل رأس المال والاحتياطيات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات بأنواعها.

يجب على المنشأة ان تفصح إما فى صلب الميزانية أو فى

الإيضاحات المتممة لها عن الآتى:

(أ) فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال:

(١) عدد الأسم المرخص بها .

(٢) عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها

بالكامل .

(٣) القيمة الإسمية للسهم.

- (٤) تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة.
- (٥) الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم ورد رأس المال .
- (٦) الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها الشركات الشقيقة أو التابعة لها.
- (٧) الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها .
- (ب) وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية:
- وفيما يلي مثال توضيحي لشكل قائمة المركز المالي:

شركة أ ب ج

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بالألف جنيه مصرى

٢٠١٧/١٢/٣١ ٢٠١٨/١٢/٣١

الأصول

الأصول غير المتداولة

××	××	أصول ثابتة
××	××	مشروعات تحت التنفيذ
××	××	استثمار عقارى
××	××	أصول غير ملموسة
××	××	إستثمارات فى شركات شقيقة وذات سيطرة مشتركة
××	××	استثمارات مالية متاحة للبيع
-	-	أصول ضريبية مؤجلة
××	××	مجموع الأصول غير المتداولة

الأصول المتداولة

-	-	أصول محتفظ بها لغرض البيع
××	××	مخزون
××	××	عملاء وأوراق قبض ومديون آخرون
-	-	حسابات مدينة مع الشركات القابضة والشقيقة
××	××	دفعات مقدمة
××	××	استثمارات مالية
××	××	تقديية وأرصدة لدى البنوك
××	××	مجموع الأصول المتداولة

الفصل الثاني

إعداد وعرض القوائم المالية

××	××	
		إجمالي الأصول
		حقوق الملكية
××	××	رأس المال المدفوع
××	××	الاحتياطيات
		المدفوعات المبنية على أسهم (إذا استوفت شروط
		التصنيف كأدوات حقوق ملكية لذات المنشأة)
	-	-
××	××	أرباح أو (خسائر) مرحلة
××	××	أرباح أو (خسائر) العام قبل التوزيع
××	××	مجموع حقوق الملكية
		الالتزامات غير المتداولة
××	××	سندات مصدرة
××		- قروض من البنوك
		- قروض من شركات قابضة وشقيقة
		- التزامات نظم مزايا العاملين المحددة
		- التزامات مالية عن المدفوعات المبنية على أسهم
		(إذا استوفت شروط التصنيف كالتزامات مالية)
××	××	مخصصات طويلة الأجل
××	××	إلتزامات ضريبية مؤجلة
××	××	التزامات أخرى
××	××	مجموع الالتزامات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة
××	××	مخصصات
××	××	بنوك سحب على المكشوف
××	××	موردون وأوراق دفع ودائنون آخرون
		- حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة

××	××	قروض وتسهيلات قصيرة الأجل
××	××	الجزء المستحق خلال سنة من القروض طويلة الأجل
××	××	ضريبة الدخل المستحقة
-	-	إلتزامات محتفظ بها لغرض البيع
××	××	مجموع الإلتزامات المتداولة
××	××	مجموع حقوق الملكية والإلتزامات

٢/٧/٢ قائمة الدخل (الأداء):

يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح، إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات وان الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح، يعتمد جزئياً على مفهومي رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لأعداد قوائمها المالية.

تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي :

(أ) الدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الإلتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.

(ب) المصروفات هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى أصحاب المنشأة.

أن تعريفات الدخل والمصروفات يحددان الصفات الأساسية لهما ولكن لا تحدد هذه التعريفات معايير الاعتراف بهما في قائمة الدخل، ويمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادي، فقد جرت العادة مثلاً على التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن الأنشطة العادية للمنشأة وتلك التي لا تنشأ عنها.

ويتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية أو ما في حكمها في المستقبل، فمثلاً، الأنشطة العرضية مثل التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم، وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فإن من الواجب الانتباه إلى طبيعة المنشأة وعملياتها فالبنود الناشئة عن الأنشطة العادية لأحدى المنشآت يمكن أن تكون غير عادية بالنسبة لأخرى.

أن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بعرض مقاييس متعددة لأداء المنشأة. وهذه لها درجات مختلفة من

الشمولية، فقائمة الدخل مثلاً يمكن أن تظهر إجمالي الربح، وريح أو خسارة الأنشطة العادية قبل الضرائب، وريح أو خسارة الأنشطة العادية بعد الضرائب وصافي الربح أو الخسارة.

الدخل

يتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب، ويتحقق الإيراد في سياق الأنشطة العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والأتعاب والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز (الإتاوة) والإيجار.

وتمثل المكاسب بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة، وتمثل زيادات في المنافع الاقتصادية، وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة، وتشمل المكاسب، على سبيل المثال، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير المتداولة، ويشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المحققة، مثل تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية للإتجار، وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فانه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها يعتبر مفيداً في صنع القرارات الاقتصادية، وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب صافية من المصاريف المتعلقة بها.

يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تحسينها، والأمثلة على ذلك تشمل النقد والأرصدة المدينة والسلع والخدمات المستلمة مقابل السلع والخدمات المقدمة، كما قد ينشأ الدخل

عن تسديد الالتزامات، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تزود المنشأة المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق.

المصروفات:

يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة، وتشمل على سبيل المثال، تكلفة المبيعات والأجور والإهلاك وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو نقصان الأصول مثل النقدية وما في حكمها والمخزون والأصول الثابتة.

تمثل الخسائر بنود أخرى ينطبق عليها تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة، وتمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار.

وتشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة، مثل تلك التي تنشأ عن آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة، وعند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها يعتبر مفيداً في صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر صافية من الدخل المتعلق بها.

عناصر قائمة الدخل

يتم تسجيل جميع بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل إلا في حالة وجود معيار أو تفسير يتطلب غير ذلك، وفيما يلي البيانات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل والتي يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

(أ) الإيرادات.

(ب) تكاليف التمويل.

(ج) نصيب المنشأة في أرباح أو خسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

(د) مصروف الضريبة (الضرائب الدخلية).

(هـ) مبلغ واحد يمثل مجموع:

(١) الربح أو الخسارة (بعد الضرائب) الناتج من العمليات غير المستمرة.

و(٢) الربح أو الخسارة (بعد الضرائب) المعترف به عن القياس بالقيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع) لأصول أو مجموعة (مجموعات) أصول تمثل عمليات غير مستمرة أو الربح أو الخسارة الناتج عن التصرف في تلك الأصول أو المجموعات.

(و) الربح أو الخسارة.

كما على المنشأة الإفصاح فى نهاية قائمة الدخل عن أرباح أو خسائر الفترة موزعة بين:

(١) حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة.

و (٢) ملاك الشركة الأم.

وفيما يلي نموذج لإعداد قائمة الدخل:

شركة

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) المنفردة

عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(تبيويب المصروفات طبقاً لوظيفتها)

بالآلف جنيه

مصرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
xx	xx	المبيعات / الإيرادات
(xx)	(xx)	تكلفة المبيعات/ تكلفة الحصول على الإيراد
xx	xx	مجمل الربح
x	x	الدخل من الاستثمار
-	-	مكاسب وخسائر أخرى
x	x	إيرادات أخرى
x-	x-	مصروفات بيع وتوزيع
(x)	(x)	مصروفات إدارية وعمومية
x-	x-	مخصصات مكونة
-	x	مخصصات انتفى الغرض منها
x-	x-	خسائر الاضمحلال فى قيمة الأصول الثابتة والأصول

بالآلف جنيه		
مصرى		
٢٠١٧	٢٠١٨	
		غير الملموسة
x-	x-	مصروفات أخرى (مع تحليلها تحليلاً مناسباً بالإيضاحات)
x-	x-	مصروفات تمويلية
xx	xx	إيرادات أستثمارات فى شركات شقيقة وذات سيطرة مشتركة
xx	xx	الأرباح قبل الضريبة
(xx)	(xx)	مصروف ضريبة الدخل
xx	xx	ربح السنة من العمليات المستمرة
(xx)	-	ربح (خسائر) السنة من العمليات غير المستمرة (بعد خصم ضريبة الدخل)
xx	xx	ربح السنة
xx	xx	نصيب السهم الأساسى والمخفض فى الأرباح

٣/٧/٢ قائمة التغيرات فى حقوق الملكية:

يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات فى حقوق الملكية و توضح فى صلبها ما يلى:

- (أ) صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .
- (ب) كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات و الأرباح و الخسائر-
والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير
أخرى و مجموع هذه البنود .
- (ج) اجمالى البنود والنتيجة من (أ) و (ب) أعلاه موضحاً به بصورة
منفصلة نصيب مساهمى الشركة الأم ونصيب الأقلية.
- (د) لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات فى
السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء.
- كما يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلى سواء ضمن قائمة التغيرات فى
حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:
- (أ) المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن
التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
- (ب) رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة فى بداية الفترة وفى تاريخ
الميزانية والحركة خلال الفترة.

(ج) تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها .

كما أن التغير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصّل عنه في القوائم المالية . وباستثناء التغير الناتج عن المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال و إعادة شراء أسهم الشركة (أسهم الخزينة) و التوزيعات و التكلفة المباشرة المتعلقة بهذه المعاملات فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من أنشطة المنشأة سواء من خلال قائمة الدخل أو التي يتم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية تطبيقاً للمعايير .

وفيما يلي نموذج لإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية:

قائمة التغير في حقوق الملكية

شركة أ ب ج

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	إحتياطي إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	×		×	(×)	×	×
التغيرات في السياسات المحاسبية					(×)	(×)
الرصيد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
الفائض من إعادة تقييم الأصول				×		×
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		×
صافي الأرباح و الخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
صافي ربح العام					×	×
المحول للإحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم نقدية	×					×
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	×		×	(×)	×	×
العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافي الأرباح و الخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				(×)	(×)	(×)
صافي ربح العام					×	×
المحول للإحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الاحتياطيات	×		×		(×)	×
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	×	×	×	(×)	×	×

٤/٧/٢ قائمة التدفقات النقدية:

تفيد المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة في إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لتوظيف هذه التدفقات النقدية. وتحتاج القرارات الاقتصادية التي يتخذها هؤلاء المستخدمون إلى تقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها وتوقيت ودرجة اليقين في تولد التدفقات النقدية. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بتقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها للمنشأة وذلك عن طريق قائمة التدفقات النقدية والتي تبوب التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

١/٤/٧/٢ مصطلحات قائمة التدفقات النقدية:

تستخدم المصطلحات التالية بالمعنى المذكور قرين كل منه عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:

النقدية: تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب.

ما في حكم النقدية: هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير في قيمتها ضئيلاً.

التدفقات النقدية: هي تدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

أنشطة التشغيل: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل.

أنشطة الاستثمار: هي اقتناء أصول طويلة الأجل واستثمارات أخرى والتخلص منها وهي أنشطة لا تدخل ضمن ما في حكم النقدية.

أنشطة التمويل: هي أنشطة تؤدي إلى تغييرات في حجم ومكونات كل من حقوق الملكية والقروض التي تحصل عليها المنشأة.

٢/٤/٧/٢ أنشطة قائمة للتدفقات النقدية:

ينبغي أن تعرض قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال الفترة مبنوية إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

أولاً: أنشطة التشغيل:

تنشأ التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل أساساً عن طريق الأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد بالمنشأة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة. ومن الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل ما يلي:

(أ) المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

(ب) المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات.

(د) المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم.

(هـ) المقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة التأمين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى للوثيقة.

(و) المدفوعات أو الاستردادات النقدية لضرائب الدخل ما لم تكن على وجه التحديد مرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار.

(ز) المقبوضات والمدفوعات النقدية من عقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.

وقد ينشأ عن بعض المعاملات - مثل بيع أحد الأصول الثابتة - ربح أو خسارة يدرج ضمن الأرباح أو الخسائر المحققة ، وتمثل التدفقات النقدية المتعلقة بمثل هذه المعاملات تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار. وتعتبر المتحصلات النقدية من الإيجارات ومن المبيعات اللاحقة لتلك الأصول تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل أيضاً.

وقد تحتفظ المنشأة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، وفي هذه الحالة فإنها تماثل المخزون الذي يتم اقتناؤه تحديداً بغرض إعادة بيعه. لذلك فإن التدفقات النقدية التي تنشأ من شراء وبيع الأوراق

المالية التي يتم التعامل أو المتاجرة فيها تبوب كأنشطة تشغيل. وبالمثل: فإن السلف والقروض النقدية التي تمنحها المؤسسات المالية تبوب عادة كأنشطة تشغيل نظراً لأنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد لإيراد تلك المنشأة.

ثانياً: أنشطة الاستثمار:

يعتبر الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار مهماً حيث إن هذه التدفقات النقدية تمثل المدى الذي تم الإنفاق في حدوده للحصول على أصول تهدف إلى توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. وعلى المنشأة ألا تبوب المبالغ التي تقوم بإنفاقها كأنشطة استثمار إلا لو ترتب على ذلك الإنفاق الاعتراف بأصل في قائمة المركز المالي. ومن الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار ما يلي:

(أ) المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسلة وتكاليف الأصول الثابتة التي يتم إنشاؤها ذاتياً.

(ب) المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل .

(ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين في منشآت أخرى وحصص في مشروعات ذات سيطرة مشتركة (بخلاف المدفوعات

فى الأدوات المالية التى تعتبر من مكونات "ما فى حكم النقدية" وتلك التى تحتفظ بها المنشأة لإغراض التعامل أو المتاجرة فيها).

(د) المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين فى منشآت أخرى وحصص فى مشروعات ذات سيطرة مشتركة (بخلاف المقبوضات من الأدوات المالية التى تعتبر من مكونات "ما فى حكم النقدية" وتلك التى تحتفظ بها المنشأة لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها).

(هـ) السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير (بخلاف السلف والقروض النقدية الممنوحة من مؤسسة مالية).

(و) المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير (بخلاف السلف والقروض النقدية الممنوحة من مؤسسة مالية).

(ز) المدفوعات النقدية فى عقود آجلة (**Forwards**) وعقود مستقبلية (**Futures**) وعقود خيارات (**Options**) وعقود مبادلة (**Swaps**) إلا عندما يكون الغرض من هذه العقود هو التعامل أو المتاجرة فيها، أو عندما تبوب المدفوعات عنها كأنشطة تمويلية.

(ح) المقبوضات النقدية من عقود آجلة (**Forwards**) وعقود مستقبلية (**Futures**) وعقود خيارات (**Options**) وعقود مبادلة (**Swaps**) إلا عندما يكون الغرض من هذه العقود هو التعامل أو المتاجرة فيها، أو عندما تبوب المقبوضات منها كأنشطة تمويلية.

وعندما تتم المحاسبة عن عقد كأداة تغطية لمركز محدد فإن التدفقات النقدية لهذا العقد تبوب بنفس الأسلوب الذي تبوب على أساسه التدفقات النقدية للمركز الذي يتم تغطية مخاطره.

ثالثاً: أنشطة التمويل:

يعتبر الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التمويل مهماً لأنه يساعد على التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس مال المنشأة في التدفقات النقدية المستقبلية. ومن الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التمويل ما يلي:

- (أ) المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى.
- (ب) المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
- (ج) المتحصلات النقدية من إصدار سندات دين غير مضمونة وقروض وأوراق تجارية وسندات أخرى وقروض برهن وقروض أخرى من الغير سواء قصيرة أو طويلة الأجل.
- (د) السداد النقدي للمبالغ المقترضة.
- (هـ) المدفوعات النقدية التي يقوم بها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بتأجير تمويلي.

٣/٤/٧/٤ عرض التدفقات النقدية :

أولاً: من أنشطة التشغيل: ينبغي أن تعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام أى من:

(أ) الطريقة المباشرة والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن التبويبات الرئيسية للمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية بالاجمالي.

(ب) الطريقة غير المباشرة والتي يتم بمقتضاها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية والمؤجلات أو الاستحقاقات الناشئة عن مقبوضات أو مدفوعات تشغيل ماضية أو مستقبلية بالإضافة إلى تسوية آثار بنود الإيراد أو المصروف المصاحبة للتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

ثانياً من أنشطة الاستثمار والتمويل:

على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الفئات الرئيسة لكل من إجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار والتمويل باستثناء التدفقات النقدية التالية:

(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء إذا كانت تلك

التدفقات النقدية تعكس أنشطة العميل بدلا من أنشطة المنشأة،

مثل:

- قبول سداد الودائع البنكية تحت الطلب لبنك.

- الأموال التي يتم الاحتفاظ بها لحساب العملاء بواسطة منشأة استثمار.
- الإيجارات التي يتم تحصيلها نيابة عن ملاك العقارات وسدادها لهم.
- (ب) المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي يكون معدل دورانها سريع وتكون مبالغها كبيرة وتواريخ استحقاقها قصيرة، ومن أمثلتها:
 - أصل المبالغ المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان.
 - شراء وبيع الاستثمارات.
 - السلفيات الأخرى قصيرة الأجل مثل تلك التي تكون فترة استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.
- (ج) المقبوضات والمدفوعات النقدية عن قبول وسداد الودائع التي يكون لها تاريخ استحقاق محدد.
- (د) ربط الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى وسحبها منها.
- (هـ) السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء وتسديدات هذه القروض والسلف.

قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة المباشرة :

٢٠١٨

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

××	مقبوضات نقدية من العملاء
×-	مدفوعات نقدية للموردين و الموظفين
××	نقدية متولدة من التشغيل
×-	فوائد مدفوعة
×-	ضرائب دخل مدفوعة
××	صافى النقدية من أنشطة التشغيل
	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

×- اقتناء الشركة التابعة (س) بعد خصم النقدية المقتناة

×- شراء أصول ثابتة

× متحصلات من بيع معدات

× فوائد مقبوضة

× توزيعات أرباح أسهم مقبوضة

×- صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

× متحصلات من إصدار أسهم رأس المال

× متحصلات من اقتراض طويل الأجل

×- مدفوعات عن التزامات تأجير تمويلي

×-	توزيعات أرباح أسهم مدفوعة *
×-	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
××	صافي الزيادة في النقدية و ما في حكمها
××	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
××	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة

٢٠١٨

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

×× صافى الربح قبل الضرائب

يتم تسويته بـ :

× الإهلاك

× خسارة العملة الأجنبية

×- دخل الاستثمار

× مصروف الفوائد (الفوائد المدينة)

××

×- الزيادة في أرصدة العملاء التجاريون والمديونيات
الأخرى

× النقص في المخزون

×- النقص في الموردين التجاريين

×× النقدية المتولدة من التشغيل

×- فوائد مدفوعة

×- ضرائب دخل مدفوعة

×× صافى النقدية من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

×- اقتناء الشركة التابعة (س) بعد خصم النقدية
المقتناة

×- شراء أصول ثابتة

	×	متحصلات من بيع معدات
	×	فوائد مقبوضة
	×	أرباح أسهم مقبوضة
×-		صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
	×	متحصلات من إصدار أسهم رأس المال
	×	متحصلات من اقتراض طويل الأجل
×-		مدفوعات عن التزامات تأجير تمويلي
×-		أرباح أسهم مدفوعة *
×-		صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
×		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
×		النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
××		النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

٥/٧/٢ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي:

(أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

(ب) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

(ج) بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أى من هذه القوائم.

كما يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكناً على نحو منظم بحيث تكون مرتبة بصورة متسلسلة، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية و قائمة الدخل و قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية الى الفقرة الخاصة بها في الإيضاحات.

ولكى يتسنى للمستخدم أن يتفهم القوائم المالية ويتمكن من مقارنتها بالمنشآت الأخرى فإنه عادة ما يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالى:

(أ) عبارة تؤكد التوافق مع معايير المحاسبة المصرية.

(ب) ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة.

(ج) المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة فى كل قائمة مالية بترتيب كل بند فى القوائم المالية وبترتيب عرض كل قائمة.

(د) الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:

- الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية.

- الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات المنشأة فى إدارة المخاطر المالية.

هذا، وفى بعض الأحوال، قد يكون من الضرورى أو المفضل أن يختلف ترتيب بعض البنود فى الإيضاحات، على سبيل المثال: يمكن دمج المعلومات عن التغيرات فى القيمة العادلة مع المعلومات الخاصة بتواريخ استحقاق الأدوات المالية المتعلقة بها وذلك على الرغم من أن المعلومات الأولى تمثل إفصاحات خاصة بقائمة الدخل بينما ترتبط المعلومات الأخيرة بالميزانية، وعلى الرغم من ذلك يجب الالتزام بنمط منظم للإيضاحات كلما كان ذلك ممكناً.

كما يمكن عرض معلومات إضافية عن أساس إعداد القوائم المالية وبعض السياسات المحاسبية المحددة بصورة منفصلة.

عرض السياسات المحاسبية المتبعة

يجب أن تفصح المنشأة عن ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة بحيث يوضح :

(أ) أساس أو أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

و(ب) السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة والتي تكون لازمة لفهم القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك فهناك مجموعة من القواعد التي يجب أن تؤخذ في الحسبان فيما يتعلق بعرض السياسات المحاسبية:

-بالإضافة إلى القواعد المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، فإنه من الضروري على مستخدم القوائم المالية أن يكون على دراية بأسس التقييم المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة الاستردادية، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تمثل الأسس التي أعدت القوائم المالية بناء عليها. وعند استخدام أكثر من أساس في القوائم المالية (مثل إعادة تقييم أصل معين غير متداول) يمكن الاكتفاء بالإشارة الى نوع الأصل أو الالتزام الذي طبق عليه أساس التقييم.

-عند تحديد الحاجة الى الإفصاح عن سياسة محاسبية بذاتها، فعلى الإدارة تقييم ما إذا كان هذا الإفصاح سوف يساعد المستخدمين على تفهم الطريقة التي تم بموجبها تأثير الأحداث والمعلومات على نتائج الأعمال والمركز المالي.

- على كل منشأة أن تأخذ في الاعتبار طبيعة النشاط والسياسات التي يتوقع المستخدم الإفصاح عنها. مثال ذلك أن تفصح المنشآت عن السياسة المحاسبية تجاه ضريبة الدخل.
- عندما يكون للمنشأة أعمالاً خارجية أو معاملات بالعملة الأجنبية فإنه يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية، وتحليل هذه المكاسب والخسائر كلما كان ذلك ممكناً.
- في حالة عرض القوائم المالية المجمعّة يجب الإفصاح عن سياسة تحديد الشهرة ونصيب حقوق الأقلية.
- تعد أي سياسة محاسبية هامة حتى إذا كانت المبالغ المرتبطة بها في الفترة الحالية أو السابقة غير مؤثرة. ويجب أيضاً الإفصاح عن أي سياسة محاسبية غير مرتبطة بمعايير المحاسبة المصرية.
- في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة تقوم الإدارة باتخاذ أحكام شخصية مختلفة - بخلاف تلك المتعلقة بالتقديرات - والتي من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية . فعلى سبيل المثال تمارس الإدارة الحكم الشخصي في تحديد :
- (أ) ما إذا كانت الأصول المالية هي استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

(ب) متى يتم تحويل جميع المخاطر و المكاسب الأساسية لملكية الأصول المالية إلى منشآت أخرى.

(ج) ما إذا كانت عملية مبيعات معينة هي في جوهرها ترتيبات تمويلية، وبالتالي فهي لا تنتج إيراداً.

(د) ما إذا كان جوهر العلاقة بين المنشأة ومنشأة أخرى لأغراض خاصة يشير إلى أن المنشأة الأخرى ذات الأغراض الخاصة تسيطر عليها المنشأة .

إفصاحات أخرى

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي :

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية و التي لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة و القيمة المتعلقة بقيمة السهم .

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها .

يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها في البيانات المنشورة المرافقة للقوائم المالية :

(أ) موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس).

(ب) شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة.

(ج) اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة.

أسئلة الفصل:

السؤال الأول: " تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة". ناقش هذه العبارة موضحاً الاتي:

- مكونات القوائم المالية.

- أهداف إعداد القوائم المالية.

- مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية.

السؤال الثاني: " تقيّد المعلومات عن التدفقات النقدية لأية منشأة في إمداد مستخدمي القوائم المالية، بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لتوظيف هذه التدفقات النقدية. " ناقش هذه العبارة موضحاً الانشطة التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية وطرق إعداد وعرض هذه القائمة.

السؤال الثالث: "إنّ الغير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانين متاليين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصّل عنه في القوائم المالية". ناقش هذه العبارة موضحاً شكل إعداد هذه القائمة.

الفصل الثالث

معايير وأدوات تحليل القوائم المالية

مقدمة

في مجال التحليل المالي مرت أساليب التحليل بمراحل متعددة، و كانت أول مرحلة تتمثل في استخدام مدخل التوازن المحاسبي والذي ثبت عدم قدرته علي توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الشركة وموقفها المالي، ثم ظهر مدخل تحليل النسب المالية الذي يعتمد علي استخدام النسب المالية لتحليل الموقف المالي للشركة من خلال ما تنتجه قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من دلالات تعبر عن العلاقات المختلفة والمتنوعة التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية.

وتعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي حيث يقوم المحلل المالي بعد أن يتأكد من سلامة القوائم المالية، بتحليل هذه القوائم عن طريق إجراء مقارنة بين أرقام هذه القوائم لفترات متتالية لبيان مدي التغير الذي طرأ علي الأرقام الواردة بهذه القوائم، بهدف إلقاء الضوء علي البيانات الواردة بالقوائم المالية والتغيرات غير المتوقعة التي تحدث في هذه البيانات. وهناك كثير من النسب المالية التي تمثل نوعاً من العلاقة بين البسط والمقام يمكن الاستفادة منها لأغراض كثيرة.

معايير تحليل القوائم المالية:

هناك عدة معايير تحكم عمل تحليل القوائم المالية وفيما يلي نتناول

بشيء من الأيجاز أنواع هذه المعايير وخصائصها:

أنواع المعايير:**١- المعايير المطلقة:**

تتمثل في النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفًا في جميع المجالات رغم اختلاف نوع الشركة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها ١:٢ والسيولة السريعة ١:١، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على شركات الكهرباء وجد أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسبة المطلقة الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.

٢- معيار الصناعة:

وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار أو

المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل أو أقل من المعدل، ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلاً قد تكون شركة نפט تقوم بالتنقيب عن البترول وشركة أخرى تقوم بالتنقيب والتكرير والتسويق والبيع.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج.
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه الشركة وتمنحه لعملائها.
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج.
- مدى تنوع المنتجات وتركيبه هذا التنوع النسبية.
- الموقع الجغرافي.
- أهداف المؤسسات المختلفة.

وبالرغم مما سبق فإن هذا المعيار يعتبر إطاراً عاماً للتحليل يلفت النظر إلى انحرافات إنجاز الشركة عن المعدل العام للصناعات التي تنتمي

إليها، مما يقود إلى التعرف على أسبابها من خلال محاكمة العوامل والارقام التي تؤثر على المؤشر المنحرف عن المعدل.

ومن ثم فإنه من أجل تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة

يلزم توافر الخصائص التالية عند إجراء المقارنات، وهي:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
- أن تستخدم الاسس والاساليب المحاسبية نفسها وأن يتم عرض هذه البيانات باستخدام أسس موحدة.
- أن تنتمي هذه الشركات إلى منطقة واحدة.

٣- المعيار التاريخي:

وتقوم فكرة هذا المعيار على إعتبار أن الاتجاهات التي إتخذتها منشأة ما في الماضي تمثل معيارًا هامًا لقياس أدائها الحالي والتوقع العقلاني بشأن أدائها المستقبلي.

ومن أهم مميزات هذا المعيار أنه يعبر بصورة صادقة عن أداء المنشأة محل التحليل حيث أنه إذا كانت العوامل البيئية المحيطة بمجتمع المنشأة تتصف بالاستقرار فإن المعايير التاريخية سوف تعبر بصورة أفضل عن تقييم أداء المنشأة.

ويتم إعداد هذا المعدل للمنشأة الواحدة عن طريق إيجاد المتوسط لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، بعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة في الفترة الحالية. حيث أن الافتراض الذي نطلق منه في استعمال هذا المعيار يقوم على أساس افتراض أن الحاضر هو وليد الماضي لذا يمكن تقييمه في ذلك الماضي.

وفي المقابل تكمن نقطة ضعف هذا المعيار في أن طريقة حسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أسسًا مطلقة للقياس، ويستعمل هذا المعيار في الحالات التالية:

- التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.
- عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.
- عدم إمكانية مقارنة أداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

٤- المعيار المخطط:

ويستعمل هذا المعيار من جانب إدارة المنشأة لأنه غالبًا ما لا يتوافر للناس خارجها حيث يقوم هذا المعيار على أساس مقارنة ما تم تحقيقه

فعلًا بما كان متوقعًا من الشركة تحقيقه طبقًا للتقديرات المعدة ذلك خلال فترة محددة من الزمن.

خصائص المعايير واستخداماتها:

أ- الخصائص:

- هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعايير التي تستخدم في عملية التحليل منها:
- الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع، بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.
 - الاستقرار إلى حد ما وإن كان هذا لا يمنع إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة.
 - البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعد وجود احتمال لأكثر من معنى للمعيار.
 - المرونة أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.
 - الشمولية بمعنى أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المنشأة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من

- أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.
- أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.
 - يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة، ويكون هذا التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل ستهها الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودرا أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.
 - السرعة وهو أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

ب- الاستخدامات:

- ١- إعطاء نتيجة التحليل من نسب وارقام مطلقة، معان يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع.
- ٢- استعماله كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لإبراز الانحرافات وبالتالي البحث عن الاسباب المؤدية لها.

أساليب تحليل القوائم المالية:

تتعدد الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، حيث يتوافر أمام المحلل المالي أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، مستندًا إلى منهج المقارنة وأيًا كانت صورته، ومن هذه الأساليب ما يلي:

- أسلوب التحليل المالي الرأسي.
- أسلوب التحليل المالي الأفقي.
- أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية.
- أسلوب تحليل دويون.
- أسلوب التحليل المالي للحسابات الختامية لتحديد الزيادة أو النقص بالجنيه.
- أسلوب التحليل المالي للحسابات الختامية لتحديد الزيادة أو النقص في شكل نسب مالية.

وسوف نسعى إلى توضيح ماهية هذه الأساليب وطريقة عملها

واستخدامها في التقييم من خلال المثال التالي:

بفرض أن القوائم المالية المعدة عن سنتي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ لإحدى

المنشآت كانت موضحة كما يلي:

قائمة الدخل (الأرقام بالآلاف جنيه)

٢٠٢٣	٢٠٢٢	بيان
جنيه	جنيه	
٢٦٠٠	٢١٦٠	المبيعات
١٦٠٠	١٣٤٠	- تكلفة المبيعات
١٠٠٠	٨٢٠	مجمل الربح
٥٦٠	٤٢٠	نفقات التشغيل
٤٤٠	٤٠٠	الربح قبل الضريبة والفوائد
٩٦	٨٤	الفوائد
٣٤٤	٣١٦	الدخل قبل الضريبة
١٣٧.٦	١٢٦.٤	الضريبة (٤٠٪)
٢٠٦.٤	١٨٩.٦	صافي الدخل

قائمة المركز المالي (الأرقام بالآلاف جنيه)

٢٠٢٣	٢٠٢٢	بيان
جنيه	جنيه	
		الأصول المتداولة
١٦٠	١٠٠	النقدية
٣٦٠	٢٤٠	أوراق القبض
٣٨٠	٤٦٠	المخزون السلعي
٩٠٠	٨٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
٢٧٠٠	٢٣٠٠	الآلات والمعدات
٦٨٠	٥٠٠-	- مجمع الإهلاك
٢٠٢٠	١٨٠٠	صافي قيمة الآلات

٢٠٢٣	٢٠٢٢	بيان
جنيه	جنيه	
١٨٠	١٦٠	أصول أخرى
٣١٠٠	٢٧٦٠	إجمالي الأصول
		الخصوم المتداولة
٢٢٠	٢١٠	أوراق الدفع
٨٠	٣٠	المصروفات المستحقة
٣٠٠	٢٤٠	إجمالي الخصوم المتداولة
١٢٠٠	٩٨٠	التزامات طويلة الأجل
١٥٠٠	١٢٢٠	إجمالي الالتزامات
٤٤٠	٤٤٠	رأس مال الأسهم ٤٤٠٠٠ سهم
٧٠٠	٧٠٠	زيادة مدفوعة في رأس المال
٤٦٠	٤٠٠	أرباح محتجزة
١٦٠٠	١٥٤٠	إجمالي حقوق الملكية
٣١٠٠	٢٧٦٠	إجمالي الخصوم

وقد توافرت المعلومات المالية الإضافية التالية:

- ١- إن حصص الأرباح الموزعة والمدفوعة بلغت ١٤٦٠٠٠ جنيه في عام ٢٠٢٣ ، ومبلغ ١٢٦٠٠٠ جنيه عام ٢٠٢٢ .
 - ٢- تشمل نفقات التشغيل إهلاك آلات بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه في عام ٢٠٢٣ ، ومبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه في عام ٢٠٢٢ .
- والمطلوب: تحليل هذه القوائم المالية في ضوء المعلومات المتاحة مع توضيح أهم النسب المالية.

أولاً: التحليل الرأسي لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

ويسمى أيضًا بالتحليل العمودي Vertical Financial Analysis ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسة من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادًا لأثر العمليات المفاجئة.

وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى.

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، فإن التحليل الرأسي لها يسمى بـ(الميزانية العمومية المئوية) Percentage Balance Sheet أو الميزانية ذات الحجم الاقتصادي Economic size balance sheet بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة، وفيما يتعلق بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل، فإنه يكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة.

ويعمل التحليل الرأسي على تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المنشأة منها:

- تركيزه على المدة المالية موضوع البحث.
- دراسة الأهمية النسبية لكل بند إلى المجموع المنسوب إليه.
- في حال التحليل الرأسي لعدة سنوات في صورة مقارنة، يمكن ملاحظة تغير الأهمية النسبية للبنود المكونة للقوائم المالية عبر الزمن ودراسة مسببات وأثار هذا التغير.
- ويستخدم التحليل المالي الرأسي في إيجاد نسبة كل مفردة من مفردات القوائم على إجمالي قيم هذه المفردات، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- التحليل الرأسي لقائمة الدخل:

يمكن التعرف على التحليل الرأسي لقائمة الدخل من خلال الجدول التالي:

التحليل الرأسي لقائمة الدخل

التحليل الرأسي		قائمة الدخل للمنشأة المقارنة بين ٢٠٢٣/٢٠٢٢		بيان
		٢٠٢٣	٢٠٢٢	
%	%	جنيه	جنيه	
١٠٠	١٠٠	٢٦٠٠	٢١٦٠	المبيعات
٦١.٥	٦٢	١٦٠٠	١٣٤٠	- تكلفة المبيعات
٣٨.٥	٣٨	١٠٠٠	٨٢٠	مجمّل الربح
٢١.٦	١٩.٤	٥٦٠	٤٢٠	نفقات التشغيل
١٦.٩	١٨.٦	٤٤٠	٤٠٠	الربح قبل الضريبة والفوائد
٣.٧	٣.٩	٩٦	٨٤	الفوائد
١٣.٢	١٤.٧	٣٤٤	٣١٦	الدخل قبل الضريبة
٥.٣	٥.٩	١٣٧.٦	١٢٦.٤	الضريبة (٤٠%)
٧.٩	٨.٨	٢٠٦.٤	١٨٩.٦	صافي الدخل

ومن التحليل السابق يتضح أن كل عنصر في قائمة الدخل ينسب إلى رقم المبيعات، ومن ثم نستطيع أن نحدد شكل التغيرات التي حدثت في الفقرات التي تعتبر عبء على صافي المبيعات، مثل تكلفة المبيعات ونفقات التشغيل، ولهذا فإن هذا التحليل يعطى صورة واضحة على مقدار المستفد من صافي المبيعات لتغطية كل التكاليف والمصاريف وتحقيق الأرباح.

ب- التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي:

يمكن التعرف على التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي من خلال

الجدول التالي:

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي

التحليل الرأسي		قائمة المركز المالي للمنشأة المقارنة بين ٢٠٢٣/٢٠٢٢		بيان
		٢٠٢٣	٢٠٢٢	
%	%	جنيه	جنيه	
				الأصول المتداولة
٥.٢	٣.٦	١٦٠	١٠٠	النقدية
١١.٦	٨.٧	٣٦٠	٢٤٠	أوراق القبض
١٢.٢	١٦.٧	٣٨٠	٤٦٠	المخزون السلعي
٢٩	٢٩	٩٠٠	٨٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
٨٧.١	٨٣.٣	٢٧٠٠	٢٣٠٠	الآلات والمعدات
٢١.٩-	١٨.١-	٦٨٠	٥٠٠-	- مجمع الإهلاك
٦٥.٢	٦٥.٢	٢٠٢٠	١٨٠٠	صافي قيمة الآلات
٥.٨	٥.٨	١٨٠	١٦٠	أصول أخرى
١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	٢٧٦٠	إجمالي الأصول
				الخصوم المتداولة
٧.١	٧.٦	٢٢٠	٢١٠	أوراق الدفع
٢.٦	١.١	٨٠	٣٠	المصروفات المستحقة
٩.٧	٨.٧	٣٠٠	٢٤٠	إجمالي الخصوم المتداولة

التحليل الرأسي		قائمة المركز المالى للمنشأة المقارنة بين ٢٠٢٣/٢٠٢٢		بيان
		٢٠٢٣	٢٠٢٢	
%	%	جنيه	جنيه	
٣٨.٧	٣٥.٥	١٢٠٠	٩٨٠	التزامات طويلة الأجل
٤٨.٤	٤٤.٢	١٥٠٠	١٢٢٠	إجمالي الالتزامات
١٤.٢	١٥.٩	٤٤٠	٤٤٠	رأس مال الأسهم ٤٤٠٠٠ سهم
٢٢.٦	٢٥.٤	٧٠٠	٧٠٠	زيادة مدفوعة فى رأس المال
١٤.٨	١٤.٥	٤٦٠	٤٠٠	أرباح محتجزة
٥١.٦	٥٥.٨	١٦٠٠	١٥٤٠	إجمالي حقوق الملكية
١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	٢٧٦٠	إجمالي الخصوم

ويعكس التحليل السابق شكل التباين فى الأهمية النسبية التى حصلت فى قيم الأصول والالتزامات خلال عام ٢٠٢٢ و عام ٢٠٢٣م، سواء بالزيادة أو بالنقصان ومن خلال مراقبة الأهمية النسبية لكل مفردة، يستطيع المحلل أن يحكم على شكل ونوع الأداء ونوع القرار المطلوب اتخاذه.

ثانياً: أسلوب التحليل الأفقي:

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيّتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية Horizontal Relationship بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحادثة في كل فقرة أو بند زيادة أو نقصاناً. وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً، مثل مقارنة التغير في صافي الربح أو قيم الأصول المتداولة مدار سنتين مثلاً. ولذا يسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات، فمبلغ أي فقرة أو بند من الحسابات الختامية في سنة الأساس يساوي ١٠٠٪ وعلى أساسه تقاس تقلبات تلك الفقرة في الفترات التالية.

كما يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية، حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية سابقة أو فترات سابقة، مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وهو بهذه الصورة من المقارنة يمكن أن يكون أسلوب أعمق في تقييم الاداء الإداري أكثر من عملية الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة، والذي يجهز التحليل الرأسي.

وبشكل عام ، فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن.

- يقيم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

ورغم المزايا العديدة التي يقدمها التحليل الأفقي، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

- احتمال بروز تغيرات ذات أهمية نسبية أقل وذلك لسرعة تغيرها، وذلك مقارنةً بالتغيرات في القيم الكبيرة.

- اعتمادها على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المنشأة كمقياس للتغيرات اللاحقة.

وبالاعتماد على المثال السابق يمكن توضيح طريقة التحليل

بالأسلوب الأفقي :

التحليل الافقي لقائمة الدخل

الاتجاهات باعتبار سنة ٢٠٢٠ سنة الأساس				٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	بيان
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
%١٣٠	%١٠٨	%١٠٦	%١٠٠	٢٦٠٠	٢١٦٠	٢١١٠	٢٠٠٠	المبيعات
%١٣٣	%١١٢	%١٠٨	%١٠٠	١٦٠٠	١٣٤٠	١٣٠٠	١٢٠٠	- تكلفة المبيعات
%١٢٥	%١٠٣	%١٠١	%١٠٠	١٠٠٠	٨٢٠	٨١٠	٨٠٠	مجمّل الربح
%١٤٠	%١٠٥	%١٠٥	%١٠٠	٥٦٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٠٠	نفقات التشغيل
%١١٠	%١٠٠	%٩٨	%١٠٠	٤٤٠	٤٠٠	٣٩٠	٤٠٠	الربح الضريبية والفوائد قبل
%١٢٠	%١٠٥	%١٢٠	%١٠٠	٩٦	٨٤	٩٦	٨٠	الفوائد
%١٠٨	%٩٩	%٩٢	%١٠٠	٣٤٤	٣١٦	٢٩٤	٣٢٠	الدخل الضريبية قبل
%١٠٨	%٩٩	%٩٢	%١٠٠	١٣٧.٦	١٢٦.٤	١١٨	١٢٨	الضريبة (٤٠%)
%١٠٨	%٩٩	%٩٢	%١٠٠	٢٠٦.٤	١٨٩.٦	١٧٦	١٩٢	صافي الدخل

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي

الاتجاهات باعتبار سنة ٢٠٢٠ سنة الأساس				٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	بيان
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
								الأصول المتداولة
%٢٢٩	%١٤٣	%١١٤	%١٠٠	١٦٠	١٠٠	٨٠	٧٠	النقدية
%١٨٠	%١٢٠	%١١٠	%١٠٠	٣٦٠	٢٤٠	٢٢٠	٢٠٠	أوراق القبض
%٩٥	%١١٥	%١٠٥	%١٠٠	٣٨٠	٤٦٠	٤٢٠	٤٠٠	المخزون السلعي
%١٣٤	%١١٩	%١٠٧	%١٠٠	٩٠٠	٨٠٠	٧٢٠	٦٧٠	إجمالي الأصول المتداولة
%١٥٠	%١٢٨	%١١١	%١٠٠	٢٧٠٠	٢٣٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	الآلات والمعدات
%٢٧٢	%٢٠٠	%١٤٠	%١٠٠	٦٨٠	٥٠٠	٣٥٠	٢٥٠	- مجمع الإهلاك
%١٣٠	%١١٦	%١٠٦	%١٠٠	٢٠٢٠	١٨٠٠	١٦٥٠	١٥٥٠	صافي قيمة الآلات
%١٢٩	%١١٤	%١١٤	%١٠٠	١٨٠	١٦٠	١٦٠	١٤٠	أصول أخرى
%١٣١	%١١٧	%١٠٧	%١٠٠	٣١٠٠	٢٧٦٠	٢٥٣٠	٢٣٦٠	إجمالي الأصول
								الخصوم المتداولة
%١١٠	%١٠٥	%١٠٠	%١٠٠	٢٢٠	٢١٠	٢٠٠	٢٠٠	أوراق الدفع
%٤٠٠	%١٥٠	%١٥٠	%١٠٠	٨٠	٣٠	٣٠	٢٠	المصروفات المستحقة

الاتجاهات باعتبار سنة ٢٠٢٠ سنة الأساس				٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	بيان
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
%١٣٦	%١٠٩	%١٠٥	%١٠٠	٣٠٠	٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	إجمالي الخصوم المتداولة
%١٣٣	%١٠٩	%١٠٦	%١٠٠	١٢٠٠	٩٨٠	٩٥٠	٩٠٠	التزامات طويلة الأجل
%١٣٤	%١٠٩	%١٠٥	%١٠٠	١٥٠٠	١٢٢٠	١١٨٠	١١٢٠	إجمالي الالتزامات
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	رأس مال الأسهم ٤٤٠٠٠ سهم
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	زيادة مدفوعة في رأس المال
%٤٦٠	%٤٠٠	%٢١٠	%١٠٠	٤٦٠	٤٠٠	٢١٠	١٠٠	أرباح محتجزة
%١٢٩	%١٢٤	%١٠٩	%١٠٠	١٦٠٠	١٥٤٠	١٣٥٠	١٢٤٠	إجمالي حقوق الملكية
%١٣١	%١١٧	%١٠٧	%١٠٠	٣١٠٠	٢٧٦٠	٢٥٣٠	٢٣٦٠	إجمالي الخصوم

وبقراءة أرقام الاتجاهات وذلك باعتبار عام ٢٠١٤م سنة الأساس نلاحظ شكل التغيرات التي طرأت على قيم الفقرات سواء بالزيادة أو بالنقصان ولربما الثبات مما يعطى صورة واضحة للمحلل المالي عن حركة التغيرات التي حصلت في المنشأة محل الدراسة.

ثالثاً: نسب التحليل المالي:

تعتبر النسب المالية عن العلاقة المتبادلة بين عنصرين أو متغيرين سواء داخل المنشأة أو خارجها. وهي تفيد في تحديد أو استقراء التغيرات الهامة في العلاقات بين البيانات التي تعكس المعاملات المالية التي تحدث في المنشأة. ومن الضروري إجراء المقارنات مع مصدر داخلي حيث تكون المقارنة مع النسب الفعلية للمنشأة نفسها في فترات سابقة، ومع مصدر خارجي حيث يمكن المقارنة مع النسب الخاصة بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

كما تمثل تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

أهداف النسب المالية:

يعد استخدام أسلوب النسب المالية في التحليل المالي للقوائم المالية أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي ويهدف استخدامها إلى التالي:

- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة. حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المنشأة المالي، كما وان الاستعانة بها يمكن المنشأة من فحص انجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية.

- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

أهمية النسب المالية:

تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية والمكاتب الاستشارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما او من خلال سنة مالية ما، وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي:

- سهولة حساب النسب المالية.

- لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

اختيار النسب المالية:

عند تحليل القوائم المالية لمنشأة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي فمثلاً أصحاب الديون قصيرة الأجل يركزون على دراسة نسب معينة تختلف عن النسب التي يركز عليها ويدرسها أصحاب الديون طويلة الأجل، كذلك فإن أنواع البيانات المالية المتاحة تحدد طبيعة التحليل المالي وطبيعة النسب المالية، فالمحلل المالي الداخلي يتوفر لديه بيانات تختلف كما ونوعاً عن البيانات التي تتوفر للمحلل الخارجي.

وبناءً عليه فإن النسب المالية قائمة على فكرة اختيار ومقارنة وتفسير مجموعة علاقات متداخلة بين القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) وهي بداية لسلسلة تحليلات مالية متعمقة وليس آخر ما يقوم به المحلل المالي

أولاً: نسب الربحية:

هي النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية عليا المتخذة في الإدارة، كما تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على توليد أرباح في ضوء مستوى معين من المبيعات أو الموجودات أو حقوق الملكية أو قيمة السهم، فالأرباح والقدرة على توليدها مهم لجلب رؤوس أموال خارجية للمنشأة وعند مقارنة هذه النسب ما بين المنشآت فإن هذا قد يدل على قدرة منشآت معينة على توليد نسب مرتفعة من الأرباح وبالتالي توجه رؤوس الأموال نحوها.

كما تعتبر نسب الربحية مقياس لكفاءة المنشأة التشغيلية فالربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي، كذلك تعتبر المعلومات المتحصلة من خلال نسب الربحية تظهر الكيفية التي عملت بها المنشأة خلال السنة التشغيلية المنتهية، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

١- نسبة صافي الربح:

تعد هذه النسبة إحدى النسب المستخدمة في تقييم ربحية الشركات، وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح النهائي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وهذه النسبة المالية تظهر فائدتها من خلال مقارنة بسيطة بين صافي الربح المحقق عام ٢٠٢٢ والذي بلغ ١٨٩٦٠٠ جنيه وصافي الربح المحقق عام ٢٠٢٣ وقدره ٢٠٦٤٠٠ جنيه، كما أن مبيعات عام ٢٠٢٣ كانت ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيه بينما مبيعات عام ٢٠٢٢ كانت ٢١٦٠٠٠٠٠ جنيه فللهذه الأولى وبمقارنة هذه الأرقام المطلقة يعطي ذلك انطباعاً بأن نتائج أعمال عام ٢٠٢٣ أفضل من نتائج أعمال ٢٠٢٢. إلا أنه وبعد حساب هذه النسبة يتضح العكس حيث:

نسبة صافي الربح عام ٢٠٢٢ = $2160000 \div 189600 = 8.8\%$	نسبة صافي الربح عام ٢٠٢٣ = $2600000 \div 206400 = 7.9\%$
---	---

ويتضح أن العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أوضحت أن نشاط المنشأة في العام الماضي كان أفضل من العام الحالي وهذا ما لم تبينه الأرقام المطلقة لصافي الربح والمبيعات.

٢- نسبة مجمل الربح:

أما إذا استبعدنا تكلفة البضاعة المباعة من رقم المبيعات وصولاً لرقم مجمل الربح فقد يعطى هذا التحليل مؤشراً جديداً.

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٢١٦.٠٠٠	٢٦.٠٠٠	المبيعات
١٣٤.٠٠٠	١٦.٠٠٠	تكلفة المبيعات
٨٢.٠٠٠	١٠.٠٠٠	مجمل الربح
%٣٨	%٣٨.٥	نسبة مجمل الربح*

* لاحظ أن نسبة مجمل الربح = مجمل الربح ÷ قيمة المبيعات

فقد يعطي هذا التحليل انطباعاً بأن نسبة مجمل الربح في عام ٢٠٢٣ كان أفضل حالاً إلى حد ما عن عام ٢٠٢٢. كما يعطي انطباعاً بأن مجمل ربح قدره مليون جنيه عام ٢٠٢٣ أدى إلى تكبير المنشأة تكاليف بلغت ١٦٠.٠٠٠ جنيه، أما في عام ٢٠٢٢ فإن المليون جنيه كلف المنشأة ١٦٢٤.٠٠٠ جنيه، ورغم تقارب الأرقام فإن إنفاق ١٦٠.٠٠٠ جنيه في سبيل الحصول على مجمل ربح قدره مليون جنيه أفضل من إنفاق مبلغ أكبر للحصول على نفس القدر من الربح.

٣- العائد على الأصول:

يحتسب هذا العائد من المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح} + \text{الفوائد}) \div \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

ويقصد بمتوسط إجمالي الأصول حاصل قسمة رصيد إجمالي الأصول أول وأخر الفترة مقسوما على ٢. كما أن بسط المعادلة يشير إلى صافي الربح قبل الفوائد نظرا لأننا بصدد تحديد كيف تربح المنشأة من استخدام أصولها بغض النظر عن كيفية تمويل هذه الأصول، وقياس هذا العائد مدى كفاءة التشغيل في المنشأة، فقد يزيد صافي الربح إذا لم تحمل المنشأة بأعباء الديون طويلة الأجل كالفوائد.

أما بالنسبة لضرائب الدخل فقد انقسمت الآراء، حيث ينادى البعض بإضافة ضرائب الدخل إلى صافي الربح كالفوائد تماما، والبعض الآخر يرى استبعادها وإضافة الفوائد فقط بحجة أن ضرائب الدخل تتأثر بعوامل أخرى بخلاف العوامل التي تؤثر في كفاءة التشغيل. ومن ثم يمكن احتساب العائد على الأصول لعام ٢٠٢٣ كالتالي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{(2 / (3100000 + 2760000)) \div (96000 + 206400)}{10.3\%}$$

٤- العائد على حقوق الملكية:

يتضح مما تقدم أنه إذا كان العائد على الأصول يقيس مدى كفاءة التشغيل، فإن العائد على حقوق الملكية يقيس العائد على الاستثمارات في هذه الأصول، ويحسب بالمعادلة التالية:

العائد على حق الملكية = (صافي الربح - التوزيعات) ÷ متوسط حقوق الملكية

ويقصد بمتوسط حقوق الملكية في حالة عدم وجود رأس مال الأسهم الممتازة، إجمالي قيمة رأس مال الأسهم العادية أول وآخر الفترة مقسوماً على ٢، أما إذا وجد رأس مال الأسهم الممتازة فيجب أن يطرح من إجمالي حقوق الملكية للتوصل على حقوق الملكية العادية فقط، كما إنها تتضمن أي زيادات في رأس مال الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

$$\text{متوسط حقوق الملكية } ٢٠٢٣ = (١٥٤٠٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠٠٠) \div ٢$$

$$= ١٥٧٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية } ٢٠٢٣ = ٢٠٦٤٠٠ \div ١٥٧٠٠٠٠ = ١٣\%$$

ويتضح بناءً على ما سبق أن العائد على حقوق الملكية أكبر من العائد على الأصول، فإذا كانت المنشأة تمول أصولها ذاتياً أي من رأس مال أسهمها العادية فقط بمعنى أنه لا يوجد تمويل من مصادر خارجية فسوف يتساوى العائدان.

كذلك تكون حالة المنشأة المالية مستقرة إذا لم تكن هناك ديوناً محملة عليها، أما في حالة وجود ديون على المنشأة، فسوف يتنبأ أصحاب الديون بمدى قدرة المنشأة على تغطية فوائد ديونها من الإيرادات. ومن ثم يمكن

أن تزيد المنشأة من العائد على حقوق ملكيتها إذا قامت باستثمار ديونها، وأن يكون العائد على الأصول أكبر من معدل الفائدة، مما يمكنها من سداد التزاماتها لأصحاب الديون، ويمكن أن نستعين بمعدل تغطية الفوائد وهو المعدل الذي يقيس عدد المرات التي يمكن لصافي الربح أن يغطي الفوائد المدفوعة.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح} \div \text{قيمة الفوائد المدفوعة}$$

وبحساب هذا المعدل نجد أنه:

$$\text{سنة } ٢٠٢٣ = ٢٠٦٤٠٠ \div ٩٦٠٠٠ = ٢.١٥ \text{ مرة}$$

$$\text{سنة } ٢٠٢٢ = ١٨٩٦٠٠ \div ٨٤٠٠٠ = ٢.٢٦ \text{ مرة}$$

ويتضح من ذلك أن الفوائد سوف تغطي تماما من الإيرادات الناتجة عن التشغيل بمرتين على الأقل ولكن في عام ٢٠٢٣ يتضح زيادة المخاطرة لانخفاض قدرة المنشأة على تغطية الفوائد إلى حد ما.

وعموما فإن استخدام المنشأة للديون التي عليها سواء من داخل المنشأة (رأس مال الأسهم الممتازة) أو خارجها (الديون قصيرة وطويلة الأجل) واستثمارها في أصول المنشأة تؤدي إلى زيادة عائد حقوق الملكية، وتسمى هذه العملية بمدى قدرة المنشأة على بسط نفوذها على هذه الديون (الرافعة) لأنها تتضمن قدر من المخاطر المحسوبة للحصول على عوائد أكثر.

ثانياً: نسب المركز النقدي:

إن وجود نقدية سائلة في نهاية عام ٢٠٢٣ قدرها ١٦٠٠٠٠٠ جنيه لا تعني شيئاً ما لم تقارن بأرقام التزامات المنشأة الجارية الواجب سدادها في نهاية عام ٢٠٢٣ وقدرها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه. وبهذه المقارنة يمكن القول أن المركز النقدي للمنشأة ضعيف للغاية لأن الالتزامات تزيد عن النقدية المتوافرة بالشركة، وأن نسب السيولة النقدية ضعيفة الأمر الذي يتطلب من المنشأة أن تعمل بسرعة على تدبير النقدية لسداد هذا العجز لتحويل بعض الأصول المتداولة (كأوراق القبض مثلاً) إلى نقدية.

ويتضح مما تقدم أهمية التعرف على بعض النسب المالية التي تفيد في تفسير المقارنات وصولاً إلى الحقائق التي تفيد في التخطيط والرقابة مثل:

- نسب السيولة:

يقصد بالسيولة قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، فكثرة السيولة قد تفيد في سداد مرتبات الموظفين والديون التي على المنشأة، كما قد تكون محور اهتمام أصحاب الديون الطويلة الأجل، لكنها لا تعبر عن استثمار حقيقي، فقد توهي السيولة بوجود رفاهية في المنشأة لكنها في الأجل الطويل قد تجبر المنشأة على إشهار إفلاسها، إذا عجزت عن سداد ديونها قصيرة الأجل، ومن هنا تتضح أهمية التعرف على نسب السيولة

لدى المنشأة مثل نسبة التداول، والسيولة السريعة ونشاط الأصول المتداولة وغيرها.

- نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الايفائية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموعة الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة، فهذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، لذلك يمكن النظر إلى هذه.

تشير النسبة المنخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياساً بمعيار المقارنة ورغم تعزيره لسيولة المؤسسة، إلا أنه يشير إلى احتفاض الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية وهي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ورغم أنه ينظر عادة إلى أي نسبة ٢ : ١ كنسبة مرغوبة فيها إلا أنها ليست صالحة على الدوام فقد تتغير نوع الصناعة، وقد تعمل منشأة ما بطريقة مرضية للغاية بنسبة تداول قد تزيد قليلا عن ١ : ١ وتسمى أحيانا هذه النسبة بنسبة دوران رأس المال العامل.

وبحساب هذه النسبة في المثال السابق نجد أن :

$$\text{نسبة التداول عام ٢٠٢٣} = \frac{٩٠٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠٠} = ٣$$

$$\text{نسبة التداول عام ٢٠٢٢} = \frac{٨٠٠٠٠٠٠}{٢٤٠٠٠٠٠} = ٣.٣٣$$

فتناقص نسبة التداول من ٣.٣٣ : ١ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣ : ١ في عام ٢٠٢٣ رغم تزايد الأصول المتداولة في مجموعها، يرجع إلى تزايد الخصوم المتداولة بنسبة أكبر من نسبة الأصول المتداولة التي احتفظت بنسبة ٢٩٪.

أما القول بأن المنشأة تبدو أكثر سيولة في عام ٢٠٢٢ عن عام ٢٠٢٣ يتجاهل مدى قدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية، ومدى العجلة في سرعة سداد الالتزامات الجارية، فقد يسهل تحويل بعض الأصول المتداولة إلى نقدية وبسرعة. ولكن البعض الآخر كالمخزون السلعي والنفقات المدفوعة مقدما لن يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة، هذا

إن لم تتعدم فيها السيولة على الإطلاق كالتفقات المدفوعة مقدما لذلك ينبغي احتساب نسبة أخرى تسمى السيولة السريعة.

- نسبة السيولة السريعة:

تتكون الأصول السريعة التحويل على نقدية من النقدية وحسابات القبض والأوراق المالية مع استبعاد المخزون السلعي والتفقات المدفوعة مقدما، وهي تعطي مؤشرا عن قدرة الشركة على سداد الديون العاجلة في زمن قصير نسبيا، وتحسب بالمعادلة التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبالتطبيق علي المثال السابق فإن:

$$\text{نسبة السيولة السريعة عام } ٢٠٢٣ = \frac{٥٢٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = ١.٧٢$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة عام } ٢٠٢٢ = \frac{٢٤٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} = ١.٤٢$$

حيث أن كل جنيه من الخصوم المتداولة يقابله ١.٧٣ جنيه أصولا متداولة سريعة التحول إلى نقدية، ويبدو أن الشركة قد زادت سيولتها عن العام الماضي، وأنها قادرة على سداد التزاماتها المتداولة مع نهاية عام ٢٠٢٣ ، ولكن ما زلنا في حاجة لمعرفة المزيد عن كيف تسدد المنشأة قيمة ديونها الجارية بسرعة، وما هو مقدار السرعة المطلوبة لتحويل

حسابات القبض والمخزون السلعي إلى نقدية، لذا يجب دراسة نسبة جديدة تلقى الضوء على هاتين المفردتين.

- نسب الأصول المتداولة:

لم تتمكن النسبتان السابقتان من الإشارة على البعد الزمني بين مقدار الوقت الذي تحتاجه المنشأة من لحظة اتخاذ القرار بتحويل الأصول المتداولة إلى نقدية، خاصة فيما يتعلق بحسابات القبض والمخزون السلعي. فعلى حين نجحت النسبتان في تحديد كيف تستطيع المنشأة أن حول أصولها المتداولة إلى نقدية فشلت في تحديد كم تحتاج من وقت لإتمام عملية التحويل، لذا يمكن الاستعانة بنسبتان جديدتان تحققان هذا الهدف هما:

(أ) معدل دوران حسابات القبض: ويحسب بهذه المعادلة:

معدل الدوران = صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط حسابات القبض

متوسط حسابات القبض = (رصيد أول الفترة + رصيد آخر الفترة) ÷ ٢

وقد يكون هذا المتوسط مرضيا طالما يوجد استقرار في الرصيد على مدار السنة، أما في حالة التقلب ارتفاعا وهبوطا، يفضل أن يحتسب متوسط حسابات القبض على أساس شهري بدلا من الأساس السنوي. كذلك قد تستخدم أرصدة حسابات القبض آخر المدة لتعبر عن متوسط

أرصدة هذه الحسابات، إذا كان هناك استقرارا فيها، وإذا لم تتوافر البيانات بشكل كاف، حتى يمكن إجراء مقارنة بين الفترات المالية.

فإذا افترضنا أن المنشأة تبيع كل مبيعاتها بالأجل ولأنه لا يتوافر رصيد حسابات القبض أول عام ٢٠٢٢ فيمكن احتساب معدل الدوران لعام ٢٠٢٣ فقط كما يلي:

$$\text{المعدل} = 2600000 \div ((240000 + 360000) \div 2) = 8.67 \text{ مرة}$$

ولكن هذه المعادلة لن تجدي في إجراء مقارنة مع عام ٢٠٢٢ لعدم توافر البيانات اللازمة، وقياس هذا المعدل مدى نجاح الشركة في تحصيل حسابات القبض بسرعة، فارتفاع المعدل يكون أفضل للشركة، لأنه يعني اختصار الزمن اللازم لتحصيل حسابات القبض، ولكن ليس دائما تتحقق هذه النتيجة، لذا يجب احتساب متوسط فترة تحصيل حسابات القبض ويمكن احتسابه بطريقتين هما:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} =$$

رصيد آخر الفترة لحسابات القبض ÷ المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة

أو = عدد أيام السنة ÷ عدد مرات الدوران في السنة

ويحتسب متوسط المبيعات اليومية بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على

٣٦٠ أو ٣٦٥ يوم ووفقا لافتراضنا بأن المبيعات آجلة.

متوسط المبيعات اليومية = $2600000 \div 365 = 7123.3$ جنيه

متوسط فترة التحصيل = $7123.3 \div 360000 = 0.0195$ يوم

بيان	٢٠٢٣	٢٠٢٢
المبيعات الآجلة	٢٦٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠
حسابات القبض	٣٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
معدل دوران حسابات القبض	٧.٢٢ مرة	٩ مرة
متوسط فترة التحصيل (٣٦٥ / معدل الدوران)	٥١ يوم	٤١ يوم

ويلاحظ مما تقدم ارتفاع معدل الدوران رغم انخفاض فترة التحصيل، وهو يشير إلى كفاءة إدارة المنشأة في تحصيل حسابات القبض من العملاء، حيث يبلغ متوسط فترة التحصيل عام ٢٠٢٣ عدد ٥١ يوماً أي تكون المنشأة قادرة على تحصيل كل حسابات القبض خلال ٥١ يوماً من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣.

(ب) معدل دوران المخزون السلعي:

يمكن إتباع نفس التحليل السابق أن يحتسب معدل دوران المخزون السلعي من المعادلة التالي:

معدل دوران المخزون =

تكاليف الاستثمار في المخزون ÷ متوسط المخزون

متوسط المخزون = (رصيد أول الفترة + رصيد آخر) ÷ ٢

ففي حالة تقلب أرصدة المخزون السلعي، قد يفضل ان يحتسب متوسط المخزون السلعي على أساس شهري بدلا من الأساس السنوي، لذلك فإن ارتفاع معدل الدوران قد يعني انخفاض رصيد المخزون السلعي عن الحد الأدنى الواجب أن يكون، مما يعرض عجلة الإنتاج للتوقف. أما انخفاض معدل الدوران قد يعني ارتفاع رصيد المخزون السلعي مما يعني زيادة الاستثمار في المخزون بصورة تزيد عن الحد الأدنى مما يؤدي إلى تجميد رأس المال المستثمر.

ويمكن احتساب معدل الدوران لعام ٢٠٢٣ فقط لعدم كفاية البيانات عن عام ٢٠٢٢ وبالتالي يصعب حسابه بنفس الطريقة التالية:

معدل دوران المخزون =

$$= (١٦٠٠٠٠٠) \div (٣٨٠٠٠٠٠ + ٤٦٠٠٠٠٠) / ٢ = ٣.٨١ \text{ مرة}$$

ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المنشأة في تخطيط ورقابة المخزون السلعي، فمعدل الدوران قد يكون حرجا في بعض الصناعات التي تباع بهامش ربح قليل، معتمدة فقط على زيادة حجم مبيعاتها لتحقيق أرباحا

عادلة، فعلى حين تعتمد محلات الأغذية على معدل دوران سريع للمخزون السلعي للحفاظ على ربحيتها نظرا لتعاملها في سلع قابلة للتلف، لا تعتمد محلات المجوهرات على معدل دوران سريع لكي تحافظ على ربحيتها اكتفاء بالبيع بهامش ربح كبير جدا.

ومن الواضح أنه كما أن التقادم في المخزون قد يكون مكلفا جدا كذلك الاستثمار الزائد في المخزون، لذلك تفضل المنشآت أن تحتفظ بمخزونها عند أقل قدر ممكن، وفي ظل بيئة التصنيع الحديثة قد يصل المخزون السلعي إلى حد المخزون الصفري.

وغني عن القول أن هذه السياسة التخزينية قد تؤدي إلى فقد المنشأة لعملائها إذا كان انخفاض المخزون قد بلغ حدا لا تلبى فيه المنشأة احتياجات العملاء من الأصناف. لذا ينبغي أن تعمل السياسة التخزينية السليمة على تحقيق التوازن بين حاجتها للحفاظ على المخزون بالقدر المناسب، والحفاظ على زيادة حجم مبيعاتها، وبين التكاليف التخزينية الإضافية المترتبة على حيازة المخزون.

كذلك فمن المهم احتساب متوسط فترة تحويل المخزون من الإنتاج التام إلى بضاعة مباعة حتى تسهم في مساعدة إدارة المنشأة في تخطيط ورقاة المخزون السلعي، ويمكن أن يحسب هذا المتوسط بطريقتين:

متوسط فترة البيع = عدد أيام السنة ÷ معدل دوران المخزون

أو = رصيد المخزون آخر الفترة ÷ المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة
المباعة

ويحتسب المتوسط اليومي لتكلف البضاعة المباعة بقسمة تكلفة البضاعة
المباعة سنويا على عدد أيا السنة (٣٦٠ أو ٣٦٥ يوم)

المتوسط اليومي = ١٦٠٠٠٠٠٠ ÷ ٣٦٥ = ٤٣٨٣.٥٦ جنيه

متوسط فترة البيع = ٣٨٠٠٠٠٠ ÷ ٤٣٨٣.٥٦ = ٨٧ يوم

ويمكن حساب نسبة مالية أخرى هي نسبة مجمل الربح لكل مرة دوران
مخزون بالمعادلة التالي:

= مجمل الربح ÷ معدل دوران المخزون

وتفيد نسبة مجمل الربح إلى كل مرة دوران في الحكم على ربحية المنشأة
وعلاقته بحركة المخزون السلعي، ويلاحظ أنه رغم انخفاض معدل الدوران
في عام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢٢ من ٤.٢ إلى ٢.٩ مرة. إلا أن هذا العام
يتميز بسرعة تحويل المخزون السلعي من الإنتاج التام إلى بضاعة مباعة
خلال فترة لا تزيد عن ٨٧ يوم بخلاف الحال في عام ٢٠٢٢ حيث كانت
تحتاج إلى فترة أطول قدرها ١٢٦ يوم.

ثالثاً: نسب الضمان (المديونية):

تعبر هذه النسب عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، أي تشير إلى درجة الأمان في الأجل الطويل، ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الأجل، وبوجه عام تركز نسب المديونية على قياس مقدرة المنشأة على خدمة الديون طويلة الأجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها، كما انه عندما يحين ميعاد استحقاق تلك الديون صفة فان المنشأة يجب أن تكون قادرة على سداد تلك الديون إما من أموالها الخاصة (حقوق الملكية) أو الاقتراض من جديد، ولا شك أن قدرة المنشأة على الحصول أو على سداد تلك الديون طويلة الأجل غالباً ما تعتمد أو ترتبط بمقدرة المنشأة على الحصول على رأس المال من المساهمين، ومن هنا فان العلاقة بين حقوق المساهمين وحقوق الدائنين يجب أن يتم توضيحها وتقييمها معاً.

وتشبه هذه النسب نسب السيولة لكنها تتعلق أكثر بالأجل الطويل وتحظى هذه النسب باهتمام كل من الدائنين طويلي الأجل والمساهمين، فالدائنين يهتمون بقدرة المنشأة على تسديد الفوائد، والمساهمين يهتمون بقدرة المنشأة على توزيع حصص الأرباح.

كما يعطى هذا النوع من النسب مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل، وتبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها

والالتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل، وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

١ - نسبة الديون:

وتقيس هذه النسبة، نسبة الديون في الهيكل التمويلي للمنشأة وتسمى أحيانا نسبة الديون على الأصول، ويضيف بعض المحللين تطورا في هذه النسبة بغرض الحصول على المزيد من المعلومات، هو أن تنسب هذه الديون إلى حقوق الملكية بدلا من إجمالي الأصول، وأحيانا للمزيد من هذه المعلومات ينسبون الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول الثابتة فقط، ومن ثم تأخذ هذه النسبة شكلا من الأشكال التالية:

$$\text{نسبة الديون} = \text{إجمالي الالتزامات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$\text{أو} = \text{إجمالي الالتزامات} \div \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{أو} = \text{إجمالي الالتزامات طويلة الأجل} \div \text{إجمالي الأصول الثابتة}$$

٢ - نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون:

تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تعطي مؤشرا للحكم والتنبؤ بقدرة الشركة المالية، ويقصد بالتدفق النقدي صافي الدخل والإهلاك السنوي والانخفاض والنفاد في الأصول، كما يقصد بإجمالي الديون إجمالي

الالتزامات فضلاً عن رأس مال الأسهم الممتازة، وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون} = \frac{\text{صافي الدخل} + \text{الإهلاك} + \text{النفاذ} + \text{الانخفاض}}{\text{إجمالي الديون} + \text{رأس مال الأسهم الممتازة}}$$

الأوراق المالية ونسب السوق (الأسهم):

تتمثل الأوراق المالية بصفة أساسية في الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال والوثائق التي تصدرها صناديق الاستثمار، وشهادات الإيداع الصادرة عن البنوك والقابلة للتداول، بالإضافة إلى سندات وأذون الخزانة التي تصدرها السلطات الحكومية المختصة.

من ناحية أخرى يمكن تقسيم الأوراق المالية من حيث درجة المخاطر المرتبطة بها، إلى أوراق مالية عالية المخاطر، وأوراق مالية منخفضة المخاطر، وأوراق مالية تكاد تكون عديمة المخاطر، فعلى سبيل المثال تعتبر سندات وأذون الخزانة الحكومية من الأوراق المالية عديمة المخاطر، ويمكن اعتبار السندات التي تصدرها منشآت الأعمال متوسطة المخاطر حيث عادة ما تدر السندات عائداً ثابتاً - هذا لا يمنع من إصدار

سندات ذات عائد متغير - بالإضافة إلى أن السندات تصنف كقرض طويل الأجل بالنسبة للمنشأة المصدرة تتعهد بسداده في تاريخ محدد أو يتم استهلاكه على فترة محددة ، أما الأسهم فيمكن اعتبارها من الأوراق المالية ذات درجة المخاطرة الأعلى نسبياً من الأوراق المالية السابقة ، وإن كانت درجة المخاطرة في الأسهم تختلف طبقاً للوضع المالي للمنشأة المصدرة للأسهم وحالة سوق الأوراق المالية وكذا الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى عوامل أخرى

النسب المالية في أسواق المال

النسب المالية في أسواق المال هي مجموعة من النسب توضح علاقة سعر السهم مع الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للسهم، وكذلك تعطي صورة للمستثمرين عن وضع الشركة السابق والمتوقع تعتبر النسب الخاصة بالسوق (الأسهم) من أهم النسب لان المستثمرين والمقرضين وبنوك الاستثمار والمحللين للأوراق المالية يستخدموا هذه النسب لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

وقبل تناول نسب السوق يهنا ان نتطرق لبعض مفاهيم السوق فيما يلي:

محفظه الأوراق المالية:

عندما تقوم الشركات بالاستثمار في الأوراق المالية فإنها تقوم بتنوع استثماراتها في الأوراق المالية فيما يسمى محفظة الأوراق المالية.

وتتنوع مكونات محفظة الأوراق المالية بالشركات التي تقوم بالاستثمار بهدف تقليل المخاطر، لذا تتضمن عادة محفظة الأوراق المالية مزيجاً من والسندات وأذون الخزانة، كما تهدف أيضاً إلى تعظيم العائد من الاستثمار في الأوراق المالية وتخفيض المخاطر لأقل ما يمكن، وقد يبدو أن هناك تعارضاً بين تعظيم العائد وتدنية المخاطر، حيث يرتبط - عادة - ارتفاع العائد بارتفاعه المخاطرة والعكس بالعكس، وقد ظهرت دراسات عديدة باستخدام الأساليب والنماذج الإحصائية والكمية للتوصل إلى مكونات محفظة الأوراق المالية التي تحاول تحقيق هدف تعظيم العائد وتدنية المخاطر في نفس الوقت

هذا ويتحقق التنوع في محفظة الأوراق المالية إما عن طريق التنوع في الأوراق المالية من حيث الشكل؛ حيث يتم إيجاد توليفة من الأسهم. ووثائق الاستثمار وسندات وأذون الخزانة، أو أن يتم التنوع عن طريق تنوع الأنشطة التي يتم الاستثمار فيها؛ على سبيل المثال يمكن شراء مجموعة من الأوراق المالية الخاصة بشركات الأسمت، ومجموعة ثانية خاصة بشركات المقاولات ومجموعة ثالثة خاصة بشركات الأدوية، وهكذا

يمكن تحقيق تنوع محفظة الأوراق المالية إما من خلال تغيير الأوراق المالية حسب الشكل، حيث يتم إنشاء تشكيلة من الأسهم. قد يشمل ذلك أدوات الاستثمار، مثل سندات الخزانة والأذون، أو من خلال التنوع من

خلال تغيير القطاعات التي يتم تخصيص الاستثمارات فيها. على سبيل المثال، يمكن للمنشأة الحصول على مجموعة من الأوراق المالية المتعلقة بشركات صناعية ومجموعة بمؤسسات عقارية، ومجموعة أخرى مرتبطة بشركات تجارية، أو تعدين وغيرها.

القيم المختلفة للأوراق المالية:

تتعدد القيم التي يمكن إعطاؤها للأوراق المالية، فيمكن - على سبيل المثال - تمييز خمس قيم للسهم، وذلك على النحو التالي:

(١) القيمة الاسمية للسهم: وهي القيمة الموضحة على صك السهم، ويمكن الحصول على القيمة الاسمية للسهم بقسمة رأس المال المصدر على عدد الأسهم المصدرة.

(٢) القيمة الدفترية للسهم: وهي تمثل نصيب السهم في صافي الأصول أو في حقوق الملكية، وتحسب على النحو التالي

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{صافي الأصول} \div \text{عدد الأسهم}$$

$$\text{صافي الأصول} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الالتزامات}$$

أو = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المرحلة + بنود أخرى لحقوق الملكية - الخسائر المرحلة

(٣) قيمة إصدار السهم: وهي تساوى القيمة الاسمية للسهم بالإضافة إلى

(أو مصاريف إصدار السهم بالإضافة إلى علاوة الإصدار إن وجدت

(٤) القيمة الفعلية للسهم: وهي تمثل نصيب السهم في صافي الأصول بعد

إعادة التقدير؛ أي أنها ناتج قسمة صافي الأصول بعد إعادة التقدير على

عدد الأسهم، كما يمكن حسابها كما يلي:

القيمة الفعلية للسهم = (حقوق الملكية + أرباح أو - خسائر إعادة التقدير)

÷ عدد الأسهم

(٥) القيمة السوقية للسهم: وهي قيمة السهم في سوق الأوراق المالية

(البورصة) في لحظة ما وتتحدد هذه القيمة بناء على عوامل الطلب

والعرض، والحالة الاقتصادية وعوامل أخرى

من ناحية أخرى تتعدد قيم السند، فهناك القيمة الاسمية للسند وقيمة إصدار

السند وقيمة رد السند، وقيمة السند في سوق الأوراق المالية (إن كان السند

قابلاً للتداول في البورصة)، كما تختلف قيمة إصدار السند عن القيمة

الاسمية في حالة إصدار السند بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، كما أنه

يمكن رد السند بعلاوة سداد أو بخصم سداد.

وفيما يلي أهم نسب المستخدمة في التحليل المالي للأسواق المالية

نسبة نصيب السهم عادي من الأرباح المحققة

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الربح المتاح للملاك على عدد الأسهم العادية المصدرة، وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{نسبة الربح لكل سهم عادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المنشأة لتغطية مركز قوتها في السوق، فزيادة النسبة لا بد وأن تعطي للإدارة دوراً مهماً أمام المستثمرين وحملة الأسهم ويعطي الحق للمحلل المالي في أن يؤكد على أن المنشأة تتمتع بمركز قوة داخل السوق في حين يشير انخفاضها وهبوطها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي.

معدل سعر السهم إلى ربحيته:

تمثل العلاقة بين سعر السهم وربحيته أداة فعالة عند المفاضلة أو المقارنة بين أسهم المنشآت المختلفة، حيث إن سعر السهم وحده لا يكفي للتعرف على ما إذا كان هذا السعر مرتفعاً أو منخفضاً، كما أن ربحية

السهم وحدها لا تفيد في تقرير السعر المناسب للسهم، وتحدد العلاقة بين سعر السهم وربحيته على النحو التالي:

$$\text{معدل سعر السهم إلى ربحيته} = \text{سعر السهم} \div \text{ربحية السهم}$$

مثال

إذا كان سعر سهم الشركة العربية للإنتاج ٥٠٠ جنيهاً وربحيته السهم ١٢٥ جنيهاً فإن معدل سعر السهم إلى ربحيته = $١٢٥ \div ٥٠٠ = ٤$ مرة أي أن تكلفة شراء جنيه واحد من الأرباح السنوية للشركة الوطنية تبلغ ٤ جنيه ، وبطبيعة الحال فإن تكلفة شراء جنيه من الأرباح للشركات التي تحقق معدل نمو سريع ومتزايد للأرباح ستكون أعلى من تلك الشركات التي تحقق أرباحاً تتسم بالثبات ، هذا من منطلق أن المستثمرين عادة ما يكونون على استعداد لتحمل تكلفة عالية من أجل أرباح منخفضة حالياً بشرط أن يكون هناك احتمالات بزيادة هذه الأرباح مستقبلاً.

نسبة توزيعات الأرباح

غالباً ما يشتري المستثمرون أسهماً عادية رغبة في الحصول على توزيعات للأرباح، لذا تمثل نسبة توزيعات الأرباح أحد المقاييس التي يتم استخدامها لترشيد قرار الاستثمار، ويتم حساب نسبة توزيعات الأرباح وفقاً للمعادلة التالية:

نسبة توزيعات الأرباح = (قيمة الأرباح الموزعة للسهم: سعر السهم) ×

١٠٠

وبافتراض أن الأرباح الموزعة للسهم في الشركة العربية بلغت ١٠٠

جنيه وسعر السهم - كما سبق ذكره ٥٠٠ جنيها فإنه يمكن حساب نسبة

توزيعات الأرباح على النحو التالي:

نسبة توزيعات الأرباح = $(٥٠٠ \div ١٠٠) \times ١٠٠ = ٥٠٠\%$ وعلى ذلك

إذا كانت سياسة الشركة العربية تقوم على دفع توزيعات دائمة ومنظمة،

فإن المستثمر يمكنه أن يتوقع الحصول على عائد ٥٠٠٪ على استثماراته

في أسهم رأس المال العادية للشركة، لكن بالطبع ليس هناك ضمان

لاستمرارية الشركة في إجراء مثل هذه التوزيعات، وإن كانت كثير من

الشركات تسعى إلى تثبيت هذه التوزيعات وزيادتها كلما أمكن ذلك حتى

يتحقق للمستثمر دخل ثابت نسبياً. من خلال ما يملكه من أسهم، ومع هذا

فإن بعض الشركات قد تتبع سياسة دفع توزيعات منخفضة وقد لا تقوم

بإجراء أية توزيعات على الإطلاق، وذلك بغية إعادة استثمار الأرباح حتى

تنمو الشركة.

نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل

عندما تحقق شركة أرباحاً فإنها توزع جزءاً من هذه الأرباح، وتحتجز باقي الأرباح في صورة احتياطات وأرباح محتجزة، ويمكن حساب نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل} = (\text{إجمالي الأرباح الموزعة} \div \text{صافي الدخل}) \times 100$$

مثال

إذا بلغ مجموع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم العادية وللعاملين، في الشركة العربية ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه في حين بلغت قيمة صافي الدخل مليون جنيه فإن نسبة الأرباح الموزعة إلى صافي الدخل

$$= (750000 \div 1000000) \times 100 = 75\%$$

مما يعني أن ثلاثة أرباع أرباح الشركة تم توزيعه، وأن ربع أرباح الشركة تم احتجازه لغرض النمو والتوسع وبالتالي زيادة الدخل في المستقبل والذي قد ينعكس على أسعار الأسهم العادية في السوق.

نسبة ملكية المؤسسات المالية

تقاس نسبة ملكية المؤسسات المالية بقسمة عدد الأسهم التي تمتلكها تلك المؤسسات المالية على عدد الأسهم التي أصدرتها المنشأة المعنية،

ويقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وهيئات التأمين وغيرها من الهيئات التي توجه جزءاً من مواردها لشراء أسهم المنشآت وتحسب هذه النسبة على النحو التالي

$$\text{نسبة ملكية المؤسسات المالية} = (\text{عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية} \div \text{عدد أسهم المنشأة}) \times 100$$

وقد يرغب كثير من المستثمرين في شراء أسهم المنشآت ذات النسب المنخفضة لملكية المؤسسات المالية، ويرجع ذلك الى أن أسعار تلك المنشآت التي ترتفع فيها نسبة ملكية المؤسسات المالية عادة ما تكون قريبة جداً من قيمتها الحقيقية بسبب كفاءة قرارات الاستثمار بتلك المؤسسات مما لا يتيح للمستثمر فرصة جيدة لتحقيق أرباح رأسمالية مقبولة.

معدل سعر السهم إلى قيمته الدفترية:

تمثل القيمة الدفترية إلى حد ما التكاليف التاريخية لأصول المنشأة أو الشركة، في حين تعد القيمة السوقية للسهم القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها، وإذا كانت الشركة تديرها إدارة قوية ذات إنجازات فعالة فإن قيمة السوق للسهم تكون أعلى من القيمة الدفترية. ويحسب معدل السوق للسهم إلى قيمته الدفترية على النحو التالي:

$$\text{معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية} = \text{متوسط سعر السوق}$$

$$\text{للسهم} \div \text{القيمة الدفترية}$$

* القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم العادية

مثال

إذا كانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية في الشركة ٣ مليون جنيه وعدد الأسهم العادية ٥٠٠٠٠ سهم، والقيمة السوقية للسهم ٧٥ جنيه، فإن القيمة الدفترية للسهم

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = 3000000 \div 50000 \text{ سهم} = 60 \text{ ج}$$

$$\text{معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية} = 75 \div 60 = 1,25 \text{ مرة}$$

وإذا فرض أن متوسط الصناعة يبلغ ١,٥ مرة، فإن هذا يعني أنه رغم أن القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية مما يعد مؤشراً جيداً على حسن إدارة الشركة، إلا أن المعدل أقل من متوسطه في الصناعة بشكل ملحوظ؛ أي أن معدل سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية للشركة أقل من متوسطه في الشركات المماثلة في نفس الصناعة، وهذا يعد مؤشراً غير جيد قد لا يجعل المستثمر راغباً في الاستثمار في هذه المنشأة.

القيمة الدفترية للسهم العادي

تقيس هذه النسبة مدى النمو المتحقق في حقوق مساهمي الشركة، وكلما ارتفعت قيمتها كان ذلك دليل صحة لأداء المنشأة ولذا تعتبر هي

الأخرى من المؤشرات الهامة لمتخذي قرارات الاستثمار في الأسهم،
وتحسب بالمعادلة الآتية

$$\text{القيمة الدفترية للسهم العادي} = \text{جملة حقوق الأسهم العادية} \div \text{عدد الأسهم العادية}$$

٢/٣ التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية أو المؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

- رأس المال العامل:-

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال.

تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

أنواع رأس المال العامل:

أ- رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة.

ب- رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

ج- رأس المال العامل الخارجي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:
رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل.

احتياجات رأس المال العامل الدائم:

احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة اثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتهما ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من عام إلى آخر حسب نشاط المنشأة.

احتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

تطبيقات غير محلولة:

التطبيق رقم (١) :

فيما يلي بعض البيانات المتاحة من دفاتر احدي المنشات:

البيان	٢٠٢٢	٢٠٢٣
المبيعات	١٢٥٠٠٠٠ جنية	١٥٠٠٠٠٠ جنية
مخزون أول الفترة	٢٢٥٠٠٠ جنية	١٧٥٠٠٠ جنية
مشتريات	٥٠٠٠٠ جنية	٧٥٠٠٠ جنية
مخزون آخر الفترة	١٧٥٠٠٠ جنية	٢٠٠٠٠٠ جنية

والمطلوب :

إجراء التحليل المالي اللازم لبند المخزون السلعي.

التطبيق رقم (٢) :

فيما يلي البيانات المتعلقة بأحدي المنشات :

قائمة المركز المالي

في ٢٠٢٢/١٢/٣١ , ٢٠٢٣/١٢/٣١

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	نقدية
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	حسابات مدينين
٢٠٠٠٠	٣٠٠٠	مخزون
١٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	معدات وآلات (الصافي)
٢٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	إجمالي الأصول
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	التزامات جارية
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	التزامات طويلة الأجل
٨٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	رأس المال (١٣٠٠)
٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	سهم
		أرباح محتجزة
٢٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل للسنوات المنتهية

في ٢٠٢٣/١٢/٣١ , ٢٠٢٢/١٢/٣١

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
١٠٢٠٠٠	١٢٣٠٠٠	المبيعات
٢٠٠٠	٣٠٠٠	(-) مردودات ومسموحات المبيعات
١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	صافي المبيعات
٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	(-) تكاليف المبيعات
٦٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	إجمالي الربح
٤٠٠٠٠	٤٧٠٠٠	مصروفات التشغيل
٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	صافي الربح

والمطلوب :

حساب النسب التالية وإبداء رأيك كمحاسب إداري :

- نسبة التداول .
- نسبة السداد السريع .
- العائد علي إجمالي الاستثمارات .
- العائد علي حقوق المساهمين .
- الربح لكل سهم .

أولاً المراجع باللغة العربية:

- القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥.
- المرصد الاقتصادي الأردني، (٢٠١٤)، تقرير فريق عمل حوكمة القطاع العام.
- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً)، (٢٠٠٨)، التقرير السنوي.
- ايدي ميلاني، بيتر أترييل، ترجمة وتعريب د. زهير عمرو دردر، (٢٠١٣)، المحاسبة الإدارية لمتخذي القرارات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- حسن عبد الكريم سلوم، وبتول محمد نوري، ، (٢٠٠٩) ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة بالأردن.
- حليلة خليل الجرجاوي،(٢٠٠٨)، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم- دراسة تطبي على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير

- غير منشورة، الجامعة الاسلامية - غزة، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة.
- خديجه جمعه الزويني، وحسن عبد الكريم سلوم، (٢٠٠٩)، الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة.
- د. أحمد حسن ظاهر، أ. يوسف مصطفى سعادة، (٢٠١١)، محاسبة المنشآت المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
- د. أحمد صلاح عطية (٢٠١٠)، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- د. أحمد ظاهر، د. محمد أبو نصار، (٢٠١٣)، المحاسبة الإدارية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى.
- د. إسماعيل إبراهيم جمعه، د. زينات محمد محرم، د. صبحي محمود الخطيب، (٢٠٠١)، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

-
- د. زينات محمد محرم، د. محمد محمود البابلي، (٢٠١٢)،
المحاسبة الإدارية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة
الأولى.
 - د. طارق عبد العال حماد (٢٠١١)، التطورات العالمية وانعكاساتها
على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
 - د. عيد أحمد أبو بكر، (٢٠١٠)، تطوير التحليل المالي بالأساليب
الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة
(بالتطبيق على سوق التأمين المصري)، المجلة المصرية للدراسات
التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد ٣، المجلد ٣٤،
ص ص ٣١٣ - ٣٤٩.
 - د. محمد سامي راضي، (٢٠١١)، المدخل المعاصر في المحاسبة
الإدارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
 - د. محمود السيد الناغي (٢٠٠٣)، المنهج المحاسبي في البنوك
التجارية عرض وتحليل واتجاهات للتطوير، المكتبة العصرية،
المنصورة.
 - د. محمود محمود السجاعي (٢٠٠٧)، المحاسبة في شركات
التأمين والبنوك التجارية تأصيل علمي تطبيق عملي، المكتبة
العصرية، المنصورة.

- د. مكرم عبد المسيح باسيلي، (٢٠٠٧)، المحاسبة الإدارية الأصالة والمعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة.
- د. منير شاكر محمد ، د. إسماعيل إسماعيل & د. عبدالناصر نور، (٢٠٠٠)، التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، الاردن، عمان، الطبعة الأولى.
- د. مؤيد راضي خنفر & د. غسلان فلاح المطارنة، (٢٠٠٩)، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثانية.
- سامح محمد لطفي محمد سعودي، (٢٠٠٨)، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي، مجلة إدارة الأعمال ، العدد ١٢٢، ص ص ٥٩-٦٧.
- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم (٢٠٠٨)، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.
- وزارة الاستثمار، (٢٠١٥)، معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية.
- وزارة الاقتصاد، قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

ثانياً المراجع باللغة الاجنبية:

- Adams, R.B., 2012, Governance and Financial Crisis, International Review of Finance, 12(1), pp.7-38.
- Akhigbe, A. and Martin, D. A. , 2006,"Valuation Impact of Sarbanes Oxley :Evidence from disclosure and governance with in the financial services industry" , Journal of Banking and Finance ,30(3) , Mar., pp.989-1006.
- Bekiaris, M., Efthymiou, T.& Koutoupis, A.G., 2013, Economic Crisis Impact On Corporate Governance & Internal Audit: The Case of Greece, Corporate Ownership & Control, 11(1), pp.55-64.
- Chen, I.J., 2014, Financial crisis and the dynamics of corporate governance:Evidence from Taiwan's listed firms, International Review of Economics and Finance 32, pp.3–28
- Erkens, D.H., Hung, M. & Matos, P., Corporate Governance in the 2007-2008 Financial Crisis: Evidence from Financial Institutions Worldwide, Journal of Corporate Finance, 18, pp.389–411.
- Gupta, K., Krishnamurtib, C.& Tourani-Rada, A., 2013, Is corporate governance relevant during the financial crisis?, Journal of International Financial Markets, Institution & Money, 23, pp. 85– 110.

-
- Ibrahim, D.A.A, The Impact of Fair Value Accounting on Financial Stability: Evidence from The Credit Crisis and Implications for The Egyptian Market, PhD Thesis, Cairo University, 2013.
 - McCarthy, Y.,2011, Behavioural Characteristics and Financial Distress, Working Paper Series No. 1303, European Central Bank, Conference Household Finance and Consumption, February.
 - Neal, R. and Cochran L.P., 2008, "Corporate social responsibility, Corporate governance, and financial performance: Lessons from finance" , Journal of Business Horizons , Vol. 51, Iss. 6, Nov.-Dec., pp.535-540.
 - Ntim, C.G., Lindop, S. & Thomas, D.A., 2013, Corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the pre- and post-2007/2008 global financial crisis periods, international preview of financial analysis, 30, pp.363–383.
 - OECD, 2009, Corporate Governance and the Financial Crisis: Key Findings and Main Messages, June.
 - Preez, D.V., 2010, The Economic Crisis: The value of Internal Audit, Presentation to IIA Sudan, February.

-
- Rahman, M.Z, 2000, Accounting Standards in the East Asia Region, Paper Presented to the second Asian roundtable on Corporate Governance, OECD& World bank, Hong Kong.
 - Ross, S., Westerfield, R.& Jaffe, J., 2012, Corporate Finance, New York City, McGraw Hill.
 - Tarraf, H., 2010, Literature Review on Corporate Governance and The Recent Financial Crisis, Electronic copy available at:<http://ssrn.com/abstract=1731044>.
 - United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), 2008, Review of practical implementation issues relating to international financial reporting standards Case study of Egypt, 4–6 November.
 - United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), 2009, Report of the Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting on its twenty-sixth session, 7–9 October.
 - Wonglimpiyarat, J. , 2009, The influence of capital market laws and initial public offering (IPO) process on venture capital, European Journal of Operational Research, 192(1) , pp.293-301.